الجمعية العامة

الدورة الستون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٩**
السبت، ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس المشارك: الحاج عمر بونغو أوندمبا ..... (رئيس الجمهورية الغابونية)
الرئيس المشارك: السيد غوران بيرسن ..... (رئيس وزراء مملكة السويد)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١١١ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/60/1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للمقرر المتخذ في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ستستمع الجمعية إلى عرض من الأمين العام لتقريره السنوي عن أعمال المنظمة.

يسرني ويشرفني أن أعطي الكلمة للأمين العام.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): نجتمع اليوم في نهاية أسبوع تاريخي شهدته الأمم المتحدة. لقد حققنا تقدما عبر جبهة أعرض، فاق ما حققناه في أية مناسبة واحدة أخرى خلال الأعوام الستين من تاريخ المنظمة.

فقد اجتمع قادة العالم لحظر التحريض على الإرهاب، وتعهدوا بدفع أموال لدعم الديمقراطية، ومناقشة تهديد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وإنفلونزا الطيور. واتفقت الأمم المتحدة ورابطة أمم جنوب شرق آسيا على إقامة علاقات أوثق. واجتمع قادة الدول الثلاث التابعة للاتحاد الأوروبي مع إيران للبحث عن طريق للتقدم. وأجريت مناقشات مهمة بشأن الشرق الأوسط وبوروندي وكوت ديفوار وهايتي.

ولكن أهم منجزات تحققت على الإطلاق، كانت في القمة العالمية ذاتها. ونحن لم نحقق كل ما نصبو إليه. فقد كنا طموحين وكانت توقعاتنا عالية. ولكن من الواضح أننا أنجزنا الكثير بمعالجتنا لطائفة من القضايا في وقت واحد.

لقد أحرزت القمة طفرات في اعتماد استراتيجيات لمكافحة الفقر والمرض، وإنشاء آلية جديدة لكسب السلام في بلدان مزقتها الحروب، والتعهد بالالتزام بعمل مشترك لمنع جريمة الإبادة الجماعية. وأحرزت القمة تقدما حقيقيا بشأن الإرهاب وحقوق الإنسان والديمقراطية وإدارة الأمانة العامة، وحفظ السلام والاستجابة الإنسانية، وفتحت الأبواب

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

05-51203 (A)
0551203

لأعمال أخرى في مجالات الصحة العامة على مستوى العالم، والاحترار العالمي والوساطة.

وننتقل الآن إلى مهمة جديدة، ألا وهي تنفيذ ما اتفق عليه لمواصلة العمل من أجل سد فجوة الخلافات المتبقية. فنتائج القمة (القرار ١/٦٠)، تفرض مسؤولية على كل منا، بصفة فردية، وعلينا كلنا جماعيا. وهناك بنود عديدة لا بد من إنجازها أثناء الدورة الستين للجمعية العامة.

وبالنظر على ضخامة العمل الذي يتعين إنجازه في عام واحد، أقترح أن نبدأ بميثاق للمساءلة. فليتعهد كل منا بأن يكون على مستوى ما تتطلبه منا نتائج القمة، وليحاسب بعضنا بعضا على ذلك. وإنني أعتزم إنجاز جميع الأعمال المطلوبة مني وأطلب إليكم، معشر الدول الأعضاء، أن تخبروني فورا إذا رأيتم أنني لا أقوم بذلك. كما سأقوم بتسجيل التقدم الذي تحققونه أنتم في تنفيذ ما اتفق عليه، وسأتكلم بصراحة إذا رأيت تنفيذكم دون المستوى المطلوب. ولا شك عندي أن الرأي العام العالمي سيراقب عن كثب ذلك التقدم الذي نحرزه. واسمحوا لي أن أذكّركم ببعض البنود الهامة على قائمة الإنجازات التي تنتظرنا، وبما ينبغي لكل منا أن يقوم به لتحقيقها في الوقت المحدد.

أولا بالنسبة لإصلاح الإدارة، تأذن وثيقة اجتماع القمة بالشروع في إصلاحات إدارية واسعة لجعل الأمانة العامة أكثر كفاءة وأكثر فعالية وأكثر قابلية للمساءلة. وسأبدأ، يوم الاثنين، في المضي قدما بتلك العملية. هذا ما أعتزم القيام به مثلما طلبت الجمعية.

واستكمالا لممارساتنا العملية وتحسين الفعالية والكفاءة، سأتقدم بتوصيات للمساعدة في استعراضكم لجميع الولايات الجارية التي اتفق عليها خلال السنوات الخمس والخمسين الأولى من تاريخ المنظمة. وسأجري أيضا تقييما دقيقا للقواعد المتصلة بميزانيتنا ومواردنا البشرية، وسأوصي بإيجاد سبل لتكييفها بشكل يسمح بإدارة الأمانة العامة بأحدث أسلوب ممكن. وسأطرح على الجمعية اقتراحا مفصلا يتعلق بدفع تعويضات مرة واحدة للموظفين الراغبين في ترك الخدمة، يكفل أن يكون لنا من الموظفين أقدرهم على إنجاز الأولويات التي حددتموها.

وتعزيزا للمساءلة، وبعد التكليف بإجراء استعراض شامل ومستقل لنظام الرقابة والإدارة لدينا، سأقدم مشروعا لإنشاء لجنة مستقلة للرقابة ومراجعة الحسابات. وسأقدم أيضا في وقت قريب جدا تفاصيل مكتب الأخلاقيات المستقل الذي اعتزم إنشاءه، والذي سيكلف بالدفاع عن المحذرين من الأخطاء ويعمل على ضمان زيادة شفافية الشؤون المالية. وسأقدم كذلك اقتراحات تكفل للأمين العام في المستقبل، جميع ما يلزمه للوفاء بمسؤولياته بصفته المسؤول الإداري الأول، وتكفل أن تكون الدول الأعضاء قادرة على مساءلته.

إنني أدعو الجمعية إلى الوفاء بالتزاماتها المتمثلة في إنجاز جميع هذه البنود والوفاء بتعهداتها بتقديم المزيد من التمويل لأنشطة الرقابة الداخلية. فليبق اهتمامنا مركزا على هذه المهمة في العام القادم، ولنجعل هذه الإصلاحات أمرا واقعا. فهذا هو السبيل إلى استعادة ثقة شعوب العالم بنزاهة المنظمة وقدرتها على الإنجاز.

ثانيا، يجب علينا أن نعزز آلياتنا المعنية بحقوق الإنسان. ستواصل المفوضة السامية لحقوق الإنسان تنفيذ خطة عملها، وقد التزمت الجمعية بمساندتها في تعزيز المفوضية وفي مضاعفة ميزانيتها. ووافقت الجمعية أيضا على تعزيز الهيئات التعاهدية المعنية بحقوق الإنسان. ووافقت الجمعية، وهذا الأهم، على إنشاء مجلس لحقوق الإنسان. إن الرئيس الياسون بحاجة إلى كامل دعم الجمعية في إجراء المفاوضات لوضع الصيغة النهائية لاتفاق بشأن التفاصيل

الهامة خلال الشهور القادمة. وأعتقد أنه ينبغي للمفاوضات أن تستأنف على أساس النصوص التفصيلية التي تم التوصل إليها خلال فترة الإعداد لعقد اجتماع القمة، والتي تحظى بتأييد السواد الأعظم من الدول الأعضاء. وأعتقد أن الأغلبية يجب أن تتولى القيادة، وإنه ينبغي للذين لا تزال لديهم تحفظات أن يبذلوا جهدا إضافيا لإظهار المرونة. فلننشئ مجلسا لحقوق الإنسان يحظى بالاحترام ويحقق نتائج.

ثالثا، يجب أن نحرز تقدما بشأن الإرهاب. فقد تضمن اجتماع القمة، للمرة الأولى، إدانة مطلقة من جميع الدول الأعضاء للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبوه، وحيثما ارتكب وأيا كانت أغراضه. ومثلما وافقت الجمعية، يجب عليها الانطلاق من ذلك البيان البسيط لإنجاز اتفاقية شاملة بشأن مكافحة الإرهاب في العام المقبل ووضع استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب تضعف الإرهابيين وتقوي المجتمع الدولي. بإمكاننا أن نفعل ذلك ويجب أن نقوم به.

رابعا، يجب إنشاء لجنة بناء السلام وتمكينها من الشروع في عملها. لقد اتفق تقريبا على جميع التفاصيل الرئيسية. وتتمثل مهمة الجمعية في الأشهر القليلة المقبلة في إعطاء اللجنة شكلها النهائي وتمكينها من الشروع في عملها؛ أما مهمتي أنا فتتمثل في إنشاء مكتب دعم صغير وصندوق دائم لدعم اللجنة. فليقم كل منا بما عليه لتتمكن لجنة بناء السلام من الشروع في عملها قبل نهاية هذا العام.

خامسا، وهذا هام بصورة خاصة، علينا أن نفي بالتزاماتنا المتعلقة بالتنمية. لقد كان هذا العام تاريخيا بالنسبة إلى التنمية. ولم يعد هناك أي شك، بعد هذا الأسبوع، في أن الأهداف الإنمائية للألفية تتمتع بدعم عالمي. لقد التزمنا التزاما طموحا بإضافة خمسين بليون دولار سنويا للجهود المبذولة من أجل التنمية في ظرف خمس سنوات. ويبدو أن البعض لم يفطن إلى ضخامة هذا الإنجاز. فلنعمل إذا لنكون في مستوى الوعود التي قدمناها إلى فقراء العالم.

ولقد تعهد كل بلد نام الآن بوضع استراتيجية وطنية بحلول العام المقبل والبدء بتنفيذها، تكون على درجة من الجرأة تكفي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، بحلول العام ٢٠١٥. وعلى البلدان المتقدمة النمو، من جهتها، أن تفي بتعهداتها بتعزيز التمويل من أجل التنمية وبالتخفيف من الديون. لقد شاهدنا أيضا دلائل تبشر بإمكانية تحقيق تقدم نحو النظام التجاري العالمي وهو نظام يقوم على احترام القواعد ومفتوح وغير تمييزي وعادل ومتعدد الأطراف تدعو إليه وثيقة اجتماع القمة. فلنغتنم هذه الفرصة ولنعجل بتحقيق تقدم في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية.

سادسا، يجب أن نواصل السعي إلى إصلاح مجلس الأمن. لقد سعينا بجد إلى المضي قدما في هذه المسألة الحيوية. ولم يكن هذا بالأمر السهل، ولم ننجح حتى الآن. بيد أن قادة العالم متفقون على أن الإصلاح المبكر لمجلس الأمن، كما قالوا، يُشكل ”عنصرا أساسيا في الجهد العام لإصلاح الأمم المتحدة“ (القرار ١/٦٠، الفقرة ١٥٣). ولقد دعوا إلى إجراء استعراض للتقدم المحرز بنهاية هذا العام. وعلى جميع الأطراف القيام بجهود حقيقية لإيجاد حل يمكن أن يحظى بدعم واسع لا من أجل مجموعة بعينها، ولكن من أجل المنظمة بحد ذاتها.

سابعا، علينا التعجيل بإيجاد علاج لفشلنا الذريع في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. لقد تصدع توافق الآراء الذي تقوم عليه معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تصدعا كبيرا. ففي مناسبتين هذا العام وهما – المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ثم الآن خلال اجتماع القمة هذا – لم تسفر المفاوضات التي دامت

شهورا عن أكثر من الصمت. ولم تتفق الدول حتى الآن على إعادة تأكيد التزاماتها القائمة أو المضي قدما، ولو كان ذلك على مستوى المبادئ. واكتفت بتوجيه أصابع الاتهام إلى بعضها البعض، بدلا من العمل على إيجاد حل.

ومع ذلك، نواجه أخطارا متنامية تتمثل في انتشار الإرهاب وكوارثه، وهي أخطار كبيرة ينبغي ألا نسمح لأنفسنا حيالها بمواصلة السير في طريق خطر وبدبلوماسية شفير الهاوية. دعونا بدلا من ذلك نعمل معا لتعزيز الركائز الثلاث للنظام: عدم الانتشار ونزع السلاح، والاستخدامات السلمية. وإنني أشجع النرويج، واستراليا، وشيلي، وإندونيسيا، ورومانيا، وجنوب أفريقيا، والمملكة المتحدة على مواصلة الجهود لإيجاد طريق للمضي قدما. وعلى جميع الدول أن تدعم هذه المبادرة للتصدي لهذا الخطر الذي يهدد وجودنا.

أحيانا تبدو الحلول المتعددة الأطراف صعبة إلى درجة الاستحالة، بيد انه من المفيد أن نقف، من حين إلى آخر، للتأمل في مدى ما أنجزناه.

لقد تكلمت للمرة الأولى من على هذا المنبر سنة ١٩٩٩ عن ضرورة وقوف المجتمع الدولي في وجه الإبادة الجماعية. وأثارت ملاحظاتي نقاشا مكثفا بين الدول الأعضاء. والآن، بعد ست سنوات، وبعد أن بذل العديد من الدول جهودا مضنية، وأصبح المجتمع المدني يشترك اشتراكا كاملا وأصبحت الشواغل الحقيقية موضع اهتمام، اجتمعتم للاعتراف بمسؤوليتكم الرسمية في العمل وليس في العناية فحسب. وسوف تمتحن السنوات القادمة جدية التزامكم هذا.

فلنكن على ثقة. فهذه ثورة في الشؤون الدولية تحققت بعد عناء شديد، وبادرة أمل تلوح للمستضعفين في عالمنا هذا. والدرس الذي نستخلصه منها درس حيوي: إن ثابرنا، يمكننا أن نجد حلولا جماعية لمشاكلنا المشتركة.

ولنبدأ العمل معا بثقة وحزم. وإذا أنجزنا ما وعدنا به هذا الأسبوع، سنكون قد أسهمنا في إنقاذ ملايين من الأرواح وفتحنا أبواب الأمل للبلايين من البشر. وسيكون ذلك إنجازا ملائما للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة ومنطلقا لإنجاز المزيد خلال السنوات القادمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): القمة العالمية لعام ٢٠٠٥ اختتمت أعمالها الآن. ولقد استعرضنا وبتأن التقدم المحرز بشأن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعملية الإصلاح التي تواجهها الأمم المتحدة. وزعماؤنا السياسيون الذين اجتمعوا في مدينة نيويورك وتوافدوا إليها بأعداد كبيرة قد أعطوا طاقة جديدة لجهودنا من أجل بلوغ هذه الأهداف الإنمائية المشتركة، وإعداد الأمم المتحدة للوفاء بالمطالب الكبيرة المتوخاة من التعاون المتعدد الأطراف في القرن الحادي والعشرين.

وخلال الأيام الثلاثة الماضية، جاء زعماء العالم إلى الجمعية العامة ومعهم توقعات شعوبهم من الأمم المتحدة، وجاءت معهم أيضا آلام تلك الشعوب وغضبها لاحتياجات لا تلبى وتطلعات لم تتحقق. وبعبارة أخرى، جاءت مشاكل العالم على حقيقتها إلى هذه القاعة التاريخية. وقالوا لنا بما لا يدع مجالا للشك إن التقدم نحو الأهداف التي وافقنا عليها في قمة الألفية، والالتزامات التي قطعناها على أنفسنا في مونتيري لم يكن كافيا. وباتت التكاليف تحسب بالأعداد الكبيرة من الأرواح التي تزهق أو التي أصبحت حياتها

لا تطاق نتيجة فقر يمكن منعه، والفشل في إطلاق القدرات الخلاقة للعديد من رجالنا ونسائنا وأطفالنا في العالم.

ولكن القمة سجلت أيضا اتفاقا قويا على المضي قدما – مثلا، بشأن الحاجة إلى أن تأخذ البلدان المتقدمة النمو زمام القيادة بالكامل من خلال استراتيجيات وطنية جريئة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وقد استمعنا إلى ترحيب شديد بالتقدم المحرز مؤخرا في مجالي المساعدة والديون، وإن كان العديد من الأعضاء يتوقعون مزيدا من العمل بشأن الديون، على أن يتم بسرعة أكبر وأن يشمل الكثير من البلدان. أما بالنسبة للتجارة، فإنني على يقين من أن العالم قد استمع إلى الرسالة القوية التي وجهها الكثير من زعمائنا محذرين فيها بأن الفشل في إحراز تقدم حقيقي وجوهري في هونغ كونغ يجب ألا يكون خيارا. وفيما يتعلق بهذا الموضوع وكل التدابير التي نحتاجها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجب أن تواصل هذه المنظمة التدقيق في التقدم المحرز وأن تطالب بجهد أكبر عند الاقتضاء.

وماذا سمعنا أيضا من زعمائنا؟ الأهم من هذا وذاك، أننا استمعنا إلى التزام لا يلين بالتعاون الدولي وبالأمم المتحدة وبالأغراض والمقاصد التي كرسها ميثاقها. ويثلج الصدر بشكل خاص أن نلاحظ الدور المركزي الذي يتوقع زعماؤنا أن تضطلع به الجمعية العامة بعد تنشيطها وزيادة فعاليتها.

وأساس جدول أعمال الإصلاح هو الوثيقة الختامية للقمة العالمية لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠)، وهي نتاج تفكير متعمق وعمل كثير وتدقيق مضن؛ وأعتقد أن الجميع يتفقون معي في الرأي. وأود أن أشارك المتكلمين الذين أشادوا بالأمين العام وبسلفي، السيد جان بينغ، على جهودهما الدؤوبة. وأود أيضا أن أشيد بكل الأعضاء؛ فالوثيقة الختامية كانت من إنجازهم إلى حد كبير.

وأعتقد أن الوثيقة الختامية أساس قوي وهام لعملنا بشأن التنمية والأمن وحقوق الإنسان، فضلا عن هيكلة الأمم المتحدة. ويعتبرها الكثيرون أساسا متينا لأكثر جداول أعمالنا طموحا في تاريخ الأمم المتحدة. ويرى آخرون أنها لن تترك أثرا كبيرا في العالم الخارجي. ويشعر غير هؤلاء بالإحباط لأن القضايا ذات الأهمية بالنسبة لهم غابت عن هذه الوثيقة أو بقيت غير واضحة بالقدر الكافي، سواء أكان الأمر يتعلق بالتنمية أو حقوق الإنسان أو نزع السلاح وعدم الانتشار أو إصلاح مجلس الأمن.

فمن هو المحق؟ أعتقد أن الجواب متروك لنا. فالوثيقة، كما قال أحد المتكلمين، ينبغي أن تكون أساسا لأرضية مشتركة ننطلق منها بإلحاح ويدفعنا الهدف المشترك. والعالم سوف يترقب ليرى إن كنا سنفعل ذلك خلال هذه الدورة الستين للجمعية العامة.

لقد اتفق على أن تكون متابعة وتنفيذ الوثيقة الختامية الموضوع الرئيسي للمناقشة العامة، التي ستبدأ اليوم. ويحدوني وطيد الأمل أن تستخدم الدول الأعضاء هذه الفرصة لكي تقدم ملاحظاتها وأفكارها بشأن مضمون قضايانا– حقائق اليوم المؤسفة– والعملية والعمل الذي ينتظرنا.

إن آراء الأعضاء فيما يختص بالمجالات التي يتوقع أن ننتهي من أعمالنا التي حددتها الوثيقة الختامية بشأنها ستكون لها أهمية خاصة: وأول هذه المجالات، لجنة بناء السلام، مجلس حقوق الإنسان، الإرهاب، إصلاح مجلس الأمن والإدارة. وكما قلت في افتتاح الدورة الستين، ما أن نستوعب كل الإسهامات في المناقشة العامة، أنوي أن أقدم خطة عمل لمتابعة نتائج القمة خلال السنة المقبلة. وفي هذه المرحلة، أنوي أيضا أن أشاطر الأعضاء بعض الأفكار بشأن تنشيط الجمعية العامة.

فلنواجه الآن تلك المهام معززين بالحقائق التي عرضها زعماؤنا خلال مداولاتنا، على ألا ننسى أبدا أننا أتينا إلى هنا لكي نخدم شعوب العالم – عالم فيه الكثير من المعاناة وانعدام الأمن والطغيان. ويحدوني الأمل أيضا أن يواصل زعماؤنا وضع الأمم المتحدة في صدارة جداول أعمالهم وأن يواصلوا السعي بمختلف الصور وفي المحافل المختلفة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتنفيذ نتائج القمة.

وفي عملنا هنا في الأمم المتحدة، فلنكن عمليين ومحددين قدر المستطاع ولننظم أنفسنا لكي نحقق النتائج المتوخاة. وهذا يتطلب منا روحا توفيقية وتحضرا وانضباطا. وأرجو أن نضطلع بعملنا بشفافية وفعالية وإنصاف. وأتطلع إلى تعاوننا معا وأعول على دعم الأعضاء في هذا المسعى المشترك والحيوي.

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

المناقشة العامة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم الأول في المناقشة، أود أن أذكر الأعضاء بأن قائمة المتكلمين تم وضعها على أساس أن الحد الزمني للبيانات سيكون ١٥ دقيقة. وأود أن أناشد المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بالسرعة الطبيعية، وذلك حتى يتسنى توفير الترجمة الشفوية بشكل صحيح.

وأود أيضا أن أسترعي انتباه الممثلين إلى القرار الذي اتخذته الجمعية في دورات سابقة، وهو القرار القاضي بالامتناع التام عن تشجيع ممارسة الإعراب عن التهاني داخل القاعة بعد الإدلاء بالبيانات. وفي هذا الصدد، أود أن أدعو المتكلمين في المناقشة العامة إلى الخروج، بعد الإدلاء ببياناتهم، من قاعة الجمعية العامة عبر الغرفة GA-200، التي تقع خلف المنصة، قبل العودة إلى مقاعدهم.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على الشروع في العمل بنفس الطريقة أثناء المناقشة العامة للدورة الستين؟

تقرر ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد سيلسو لويس نونيس أموريم، وزير خارجية البرازيل.

السيد أموريم (البرازيل) (تكلم باللغة البرتغالية وقدم الوفد نصا باللغة الانكليزية): أود أن أتقدم إليكم بأخلص التهاني، سيدي، السفير يان إلياسون، ممثل السويد، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الستين. وأود أيضا أن أتقدم بتحياتي الأخوية إلى الأمين العام كوفي عنان، الذي أسهمت حكمته والتزامه بتعددية الأطراف إسهاما هائلا في التقدم المحرز هنا في الأمم المتحدة. والوزير جان بينغ، ممثل غابون، يستحق تقديرا خاصا على الأسلوب المتسم بالكفاءة والتفاني الذي ترأس به الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

هذه فرصة نادرة وتاريخية لتشجيع التغيير؛ فدعونا لا نفوتها. وإن السلام والتنمية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان هي أهداف توحدنا. ويجب أن يكون الإصلاح شعارنا.

إن الوثيقة الختامية التي اعتمدت بالأمس في اجتماع القمة (القرار ١/٦٠) جاءت بلا شك أقل من توقعاتنا، ولكنها توفر لنا المبادئ التوجيهية التي ستمكننا من أداء عملنا.

لا بد من تعزيز الجمعية العامة. فنحن بحاجة الآن أكثر من أي وقت مضى إلى محفل ذي تمثيل عالمي، يمكننا فيه مناقشة القضايا الحاسمة لعالم اليوم بشكل ديمقراطي. ويجب أن توفر الجمعية العامة القيادة والتوجيه السياسي للمنظمة برمتها. وعندما ندعم سلطة الجمعية العامة، عن طريق

تمكينها من العمل بشكل أسرع وجعلها أكثر إنتاجية، فنحن ندعم جوهر الأمم المتحدة ذاته.

ويجب أن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي مرة أخرى جهازا نشطا ومؤثرا. فلا بد له أن يساعدنا على الالتئام لمناقشة القضايا المتعلقة بالتجارة والشؤون المالية والتنمية في بيئة خالية من التحامل والعقائد. وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يكون محفلا تداوليا مميزا في سعينا للتوفيق بين أهداف النمو الاقتصادي المستدام وتقليص التفاوتات الناجمة عن العولمة غير المتناسقة. ولقد أوعز الرئيس لولا هذا العام، في مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية في غلينيغلس، بأنه يمكننا البدء بتعزيز صورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال تنظيم الجزء الرفيع المستوى بمشاركة وزير اقتصاد البلد الذي يتولى رئاسة مجموعة البلدان الثمانية. ويجب أيضا على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يساعد على تعزيز السلم والاستقرار بالشراكة مع مجلس الأمن، كما تنص على ذلك المادة ٦٥ من الميثاق.

إن إنشاء لجنة لبناء السلام سوف يسد فجوة مؤسسية هامة. وستكون اللجنة حلقة ربط بين الأمن التنمية. وفي الوقت الحالي، لا توجد حلقة ربط مثل هذه.

ويجب تحسين وتعزيز هياكل وآليات المنظمة في ميدان حقوق الإنسان. وإننا نؤيد إنشاء مجلس لحقوق الإنسان، على أساس مبادئ العالمية والحوار وعدم الانتقائية. وقيام مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بإعداد تقرير عالمي سنوي عن حقوق الإنسان، يشمل جميع البلدان والحالات، سيساعد على زيادة مصداقية منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

ولقد دعا الأمين العام إلى تنسيق أفضل في عملنا لحماية ضحايا الانتهاكات الخطيرة والمنهجية لحقوق الإنسان. والتعاون الدولي في ميداني حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية يجب أن يسترشد بمبدأ المسؤولية الجماعية. ونحن أكدنا في مناسبات عديدة – في منطقتنا وأماكن أخرى – على أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون المحلية للدول يجب أن يكون مرتبطا بفكرة ”عدم جواز اللامبالاة“.

لقد طولبنا بتناول مفاهيم جديدة مثل الأمن البشري والمسؤولية عن الحماية. ونحن نتفق على أنها تستحق مكانا ملائما في منظومتنا. ولكن من الوهم أن نعتقد أننا نستطيع مكافحة السياسات المختلة التي تنبع من جذورها الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بالوسائل العسكرية وحدها، أو حتى من خلال الجزاءات الاقتصادية، وبدون الاستفادة الكاملة من الدبلوماسية والإقناع.

إن الأمن البشري ينتج بشكل رئيسي عن المجتمعات العادلة والمنصفة التي تعزز حقوق الإنسان وتحميها، وتوطد الديمقراطية وتحترم سيادة القانون، بينما توفر الفرص للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. ولم تنشأ الأمم المتحدة لكي تنشر فكرة وجوب فرض النظام بالقوة. فلا يمكن النظر في هذه الوسيلة الذريعة المتطرفة إلا عندما تستنفد كل الجهود الأخرى وعندما تثبت الحلول السلمية عدم جدواها. ولا بد دائما أن يكون الحكم على وجود مثل هذه الظروف الاستثنائية حكما متعدد الأطراف.

والميثاق يحدد حالتين يجوز فيهما استخدام القوة، وهما حالة استعادة السلام والأمن الدوليين أو صونهما، وحالة حق الدفاع عن النفس. ومن شأن الخلط بين هذين المفهومين أن يشوه معنى ركائز هذه المنظمة نفسها.

إن إصلاح مجلس الأمن هو نقطة الارتكاز لعملية الإصلاح التي انخرطنا فيها. و تدرك الأغلبية الواسعة من الدول الأعضاء ضرورة جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وديمقراطية.

وفي هذه المرحلة التاريخية، لن يكون هناك مغزى لأي محاولة لإصلاح مجلس الأمن إلا إذا كانت تشمل التفكير في زيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة، مع إدراج البلدان النامية من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا في هاتين الفئتين. ولا يمكن أن نقبل إدامة هذه التفاوتات التي تتناقض مع روح تعددية الأطراف ذاتها.

وقبل كل شيء، فإن مجلسا أكفأ يجب أن يكون قادرا على ضمان تنفيذ قراراته. ومن غير المعقول أن نتوقع من المجلس أن يستمر في توسيع جدول أعماله ومسؤولياته بدون معالجة العجز في ديمقراطيته.

لقد أعلن الرئيس لويس اياناسيو لولا دا سيلفا أمام الجمعية قبل عامين أن كل دولة ملتزمة بالديمقراطية على الصعيد المحلي يجب أن تجاهد لصالح عمليات صنع القرار تكون أكثر شفافية وشرعية وتمثيلية في علاقاتها الخارجية. وبنفس الروح أشار الأمين العام كوفي عنان إلى المتناقضات التي يجب التغلب عليها، قائلا:

”نحن الذين نتجول حول العالم لنعظ الجميع بالديمقراطية. وأعتقد أن الوقت قد حان لكي نطبقها على أنفسنا، ثم نثبت أن هناك تمثيلا فعالا“.

إننا ما زلنا بعيدين عن تحقيق أهداف إعلان الألفية. ولقد شدد اجتماع القمة هذا الأسبوع على أهمية تجديد الالتزام بالمساعدة الإنمائية، وأسهم في تعزيز القبول العالمي بالهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وفي الوقت ذاته، يجب أن نواصل العمل على إيجاد مصادر مبتكرة وإضافية للتمويل. وألاحظ بارتياح أننا قد أحرزنا تقدما كبيرا منذ انعقاد مؤتمر قمة قادة العالم المعني بالعمل من أجل مكافحة الجوع والفقر، الذي عقده الرئيس لولا العام الماضي. ولقد انضم عدد متزايد من الحكومات والمنظمات غير الحكومية إلى الجهد المبذول للقضاء على الجوع والفقر. إن هذه هي الحرب الوحيدة التي خضناها. وهي الحرب الوحيدة التي نستطيع جميعا كسبها.

شهدنا هذا العام مرة أخرى أعمالا إرهابية بشعة. وأصبح المدنيون الأبرياء، والنساء والأطفال اليوم ضحايا لجماعات تقف ضد القيم التي تتشاطرها. والبرازيل، بوصفها بلدا لا يمكن فصل شخصيتها عن مفاهيم التسامح والتنوع، ترفض بأقوى العبارات هذه الأعمال المقيتة التي تتعارض مع مفهوم الإنسانية ذاته. وسوف نستمر في تقديم الدعم لزيادة التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب والنضال من أجل القضاء على أسبابه الجذرية.

وينبغي القيام بمثل هذه الجهود مع المراعاة الواجبة للقانون الدولي وحقوق الإنسان. ولا يمكن النظر إلى مكافحة الإرهاب باعتبارها القمع الذي تقوم به الشرطة فحسب، كما لا يمكن أن يفضي هذا القمع إلى القتل الجنوني والعشوائي كما يفعل الإرهاب نفسه. وعلى الرغم من أنه لا توجد علاقة تلقائية بين الفقر والإرهاب، فإن الجماعات المتعصبة يمكن أن تعرِّض المجتمعات لتصرفات متطرفة نتيجة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، وخاصة عندما ترتبط بغياب الحريات المدنية والسياسية. وأود أن أعبر عن استعداد البرازيل للعمل المكثف بغية الإبرام السريع لاتفاقية شاملة بشأن الإرهاب.

ونحن ندرك أخطار انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي الوقت نفسه، لا يمكننا تجاهل أهمية تخفيض وتفكيك الترسانات الموجودة حاليا من جميع هذه الأسلحة. ونعرب عن أسفنا على أن مؤتمر الاستعراض السابع للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لم يتوصل إلى نتائج ملموسة. وبالإضافة إلى جهود عدم الانتشار، ينبغي أن نستمر في العمل الدؤوب لنزع السلاح النووي.

وبالإضافة إلى التحديات التي أشرت إليها من فوري، نحن نواجه أزمتين لهما نطاق عالمي وهما: انفجار وباء نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والتهديدات الخطيرة التي يشكِّلها تغير المناخ. وسوف تستمر البرازيل في تعزيز تنفيذ الآليات المتعددة الأطراف الموجودة حاليا لمحاربة تلك الآفات.

والبرازيل ملتزمة بتعزيز استراتيجية التحالف مع شريكها الرئيسي في المنطقة – الأرجنتين – والعمل على إقامة أمريكا جنوبية يسودها الازدهار والوحدة والاستقرار السياسي، بناءً على خبرتنا في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. وستواصل العمل بلا كلل من أجل النهضة بهذا السوق في المجالات الاقتصادية والسياسية. إن جماعة الأمم الأمريكية الجنوبية، التي تأسست في كوزكو، بيرو، العام الماضي، تعتبر قوة دافعة للوحدة في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وجهودنا الرامية إلى إقامة شراكة مع البلدان النامية الأخرى تتخطى منطقتنا القريبة. فمنتدى حوار الهند – البرازيل – جنوب أفريقيا جمع ثلاث ديمقراطيات كبيرة من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تتوق إلى تعميق الروابط الاقتصادية، والسياسية والثقافية فيما بينها وفيما بين مناطقها. وبالعمل مع الشركاء الآخرين أسهمنا في تأسيس مجموعة العشرين، التي تضع البلدان النامية في قلب جولة مفاوضات الدوحة التجارية الزراعية لمنظمة التجارة العالمية. وبفضل الدور الذي اضطلعت به مجموعة العشرين، أصبح من الممكن دمج تحرير التجارة مع العدالة الاجتماعية في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف.

لقد ظل تعزيز الروابط مع أفريقيا مطمح البرازيل منذ فترة طويلة، ولم تسع أي حكومة سابقة إلى ذلك الهدف كما فعل الرئيس لولا. والتجارة والتعاون بين البرازيل وأفريقيا ازدادا بصورة ملموسة، وأصبح الحوار السياسي مكثفا. ونحن نساهم في توطيد السلام والديمقراطية في بلدان مثل غينيا – بيساو وسان تومي وبرينسيبي، وساعدنا على مكافحة الجوع، وتطوير الزراعة ومكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) في مختلف البلدان الشقيقة في أفريقيا.

ونفس روح التضامن دفعتنا إلى المشاركة في جهود الأمم المتحدة لتحقيق السلام في هايتي. ووجود مواطني البرازيل وأمريكا اللاتينية في هايتي لم يسبق له مثيل من حيث القوات والالتزام السياسي معا، وتحفزنا في ذلك ثلاثة أهداف رئيسية، هي: إنشاء بيئة آمنة، وتعزيز الحوار بين مختلف الجهات السياسية الفاعلة بغية تحقيق تحوُّل ديمقراطي حقيقي وضمان الدعم الدولي الفعال لإعادة الإعمار المؤسسي، والاجتماعي، والاقتصادي. وستكون هايتي على الأرجح أول حالة اختبار للجنة بناء السلام.

وتقوم البرازيل والعالم العربي بتجديد روابط الصداقة، انطلاقا من الصلات التاريخية والثقافية القوية. وإضافة إلى المبادرات الثنائية، تقوم البرازيل بتعزيز علاقاتها مع المجموعات الإقليمية كمجلس التعاون الخليجي والجامعة العربية. وفي أيار/مايو ٢٠٠٥، عقدت أمريكا الجنوبية والدول العربية قمة غير مسبوقة في برازيليا. إذ جمعت تلك المبادرة الرائدة منطقتين من العالم النامي في دلالة ملموسة على تناغم الحضارات.

وفي العديد من رحلاتي التي قمت بها إلى الشرق الأوسط، أتيحت لي الفرصة لأن أتحدث مع مختلف الناس، بمن فيهم زعماء من إسرائيل وفلسطين. وهم يدركون رغبة البرازيل في دعم عمل المجموعة الرباعية، بوصفها شريكا في عملية السلام. إن ممارسة التسامح واحترام الآخرين، وكذلك التعايش السلمي المتناغم بين مختلف الجماعات في

بلدنا، تشكّل ميزتنا النسبية. وأنا أعتقد أن ذلك الاقتناع مشترك بين الشخصيات البارزة والزعماء السياسيين من إسرائيل وفلسطين على حد سواء.

وفي بداية فصل جديد من حياة الأمم المتحدة، تظل البرازيل ملتزمة بالمثل التي قادت إلى إنشاء المنظمة الوحيدة ذات النطاق العالمي، والهيئة الوحيدة التي نستطيع ضمان مستقبل يسوده السلام والرخاء – ليس للقلة، بل للجميع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة كوندوليزا رايس، وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة رايس (الولايات المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): بالنيابة عن الرئيس بوش وجميع المواطنين الأمريكيين نرحب بكم في مدينة نيويورك.

في أعقاب إعصار كترينة، شعر مواطنو بلدي بتعاطف الأمم المتحدة. وأود أن أشكر الأمين العام، عنان، على حشده الدعم لهذه المؤسسة، وأود أيضا أن أقدم شكري إلى ممثلي الـ ١٢٦ بلدا التي قدمت المساعدة لجهودنا الغوثية. إن الولايات المتحدة لن تنسى أبدا سخاء تلك البلدان في وقت حاجتنا.

في لحظات التغيير التاريخي المضطرب، ينبغي للزعماء أن يصبحوا مهندسين لعالم أفضل. وينبغي لنا أن نلقي نظرة شاملة على المنظور الدولي الجديد، وأن نضع أسس قوية للمبدأ الأخلاقي، ونبني مؤسسات تعبر عن تلك المرحلة الفريدة من تاريخنا. وتلك المؤسسات هي التي ستمكن المواطنين ذوي الاقتناع من أن يقودونا إلى الاقتراب من مثل العدالة التي تبعث الحماس في كل روح: الرغبة العالمية في الأمن، والرخاء، والحرية والكرامة.

قبل ستين عاما، كان الوقت قد آن للتحول. وبعد وقوع واحدة من أكبر الكوارث في تاريخ العالم، انضمت الولايات المتحدة إلى البناة ذوي البصيرة من خمسين بلدا لإنشاء الأمم المتحدة. وجعلنا المبادئ الخالدة المتمثلة في حقوق الإنسان والحريات الأساسية أساس ميثاق الأمم المتحدة. وبنينا مؤسسة ساعدت على دعم نظام عالمي سلمي لستة عقود. ولكن اليوم، بانتهاء الحرب الباردة وظهور العولمة وبروز تهديدات جديدة مادت أرض السياسة الدولية نفسها تحت أقدامنا. وفي هذا العالم الجديد، ينبغي لنا مرة أخرى أن نتقبل التحدي المتمثل في البناء من أجل المستقبل.

إن وقت إصلاح الأمم المتحدة هو الآن. وينبغي لنا أن نغتنم هذه الفرصة معا. والفصل الأول، في المادة ١، من ميثاق الأمم المتحدة يعلن الأهداف الأربعة للأمم المتحدة، وهي مطامح عظيمة صمدت في وجه الزمان. ولكن انظروا إلى الأشكال المختلفة التي اتخذتها تلك المطامح اليوم، في عام ٢٠٠٥، مقارنة بما كانت عليه عام ١٩٤٥ عندما أعلنت لأول مرة.

إن المهمة الأولى للأمم المتحدة تتمثل في المساعدة على صون السلم والأمن الدوليين. وفي عام ١٩٤٥ كانت أخطر التهديدات التي تواجه السلم والأمن تظهر بين الدول، وتحدّها بقدر كبير الحدود بين الدول. ولكن اليوم تحدت أكبر التهديدات التي نواجهها داخل الدول، وتتسرب من خلال حدودها: وهي التهديدات عبر الوطنية مثل الإرهاب وانتشار الأسلحة/والمرض الوبائي والاتجار بالبشر.

والمقصد الثاني لهذه المؤسسة، كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، هو إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس المبدأ الذي يقضي بالمساواة في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها حق تقرير مصيرها. وفي عام ١٩٤٥، كانت حياة الحرية والكرامة تطلعا أكثر من واقع بالنسبة لأغلبية سكان العالم. ولكن اليوم اعتنق عدد من الشعوب أكثر من أي وقت مضى مبادئ الحرية وحقوق

الإنسان – وهو انتصار أخلاقي حقيقي لن يكتمل إلاّ حينما ينعم جميع الأشخاص بالأمان في حرياتهم الأساسية.

والمقصد الثالث للأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي على حل المشاكل الدولية. وفي عام ١٩٤٥، كان يُخشى أن تشكل الدول القوية والعدوانية المتلهفة لتوسيع حدودها بالقوة والقادرة على ذلك، السبب الأولي للمشاكل الدولية. ولكن من الواضح اليوم أن الدول الضعيفة والسيئة الحكم، غير القادرة أو غير الراغبة في حكم بلدانها بعدالة، تشكل المصدر الأساسي للأزمات العالمية، من الحرب الأهلية والإبادة الجماعية إلى الفقر المدقع والكارثة الإنسانية.

والمقصد النهائي للأمم المتحدة، على نحو ما ينص عليه الميثاق، هو أن تشكل مركزا لتنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول لبلوغ الغايات المشتركة. وفي عام ١٩٤٥، اجتمع قادة العالم لبناء شراكة بين المؤسسات يمكنها أن تتصدى للتحديات المشتركة لعصرهم. واليوم، علينا، في مواجهة وقائع عصر جديد، أن نحول الأمم المتحدة بغية التصدي للتحديات المشتركة لعصرنا.

ولا بد أن يعمل أعضاء هذه الهيئة معا لتعزيز الأمن في عالم يهدده المتطرفون من غير الدول. واليوم، أناشد دول العالم أن تصدق على الاتفاقية الشاملة المعنية بالإرهاب. ولا يمكن لأي قضية أو حركة أو ظلم أن يبرر القتل الدولي للمدنيين الأبرياء وغير المقاتلين. وذلك أمر غير مقبول بأي معيار أخلاقي. وحان الوقت لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لكي تحرم أعمال الإرهاب الدولي.

كما أن علينا أن نعمل معا لتعزيز الازدهار والتنمية في عالم يحظى بإمكانية كبيرة. والولايات المتحدة ملتزمة بالأهداف الإنمائية للألفية. وفي مؤتمر مونتيري الذي عقد قبل ثلاثة أعوام اتفقت جميع الدول على أن التنمية يجب أن تكون طريقا ذا اتجاهين. وتقع على عاتق البلدان المانحة مسؤولية عن زيادة مساعدتها للبلدان النامية. وتقع على عاتق البلدان النامية مسؤولية عن أن تحكم بعدالة، وأن تنهض بالحرية الاقتصادية وأن تستثمر في شعوبها. ويعمل توافق آراء مونتيري بنجاح.

ليس هذا وقت اللجوء إلى التفكير القديم والفاشل بشأن التنمية. إذ تسرع بلدان تمثل ثلاثة أرباع سكان العالم النامي الخطى نحو بلوغ أهداف إعلان الألفية بحلول عام ٢٠١٥.

وكما قال الرئيس بوش يوم الأربعاء، إن الولايات المتحدة مستعدة لاتخاذ إجراء جديد للتعجيل بهذه العملية وهو: أننا ستزيل جميع التعريفات الجمركية والإعانات التي تؤدي إلى تشويه التجارة الحرة – عندما تحذو الدول الأخرى حذونا.

وعلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعمل معا أيضا بغية دعم الديمقراطية في عالم تتوسع فيه الحرية. وبغية النهوض بهذا الغرض المشترك، اقترح الرئيس بوش في عام ٢٠٠٤ إنشاء صندوق للديمقراطية. وبالدعم الواسع من هذه الهيئة، حولنا الاقتراح إلى واقع. ويتلقى الصندوق الآن تبرعات نقدية وعينية من البلدان الكبيرة والصغيرة التي ترغب في مساعدة الدول الأخرى على إرساء قواعد الديمقراطية. والهند إظهارا لقيادتها بوصفها أكبر ديمقراطية في العالم، افتتحت التبرعات بتبرع سخي قدره ١٠ ملايين دولار.

ومن المؤكد الآن أن الولايات المتحدة، عندما تتكلم عن الديمقراطية، لديها كل الأسباب للتواضع. ففي نهاية المطاف، لم تضمن أمريكا حق التصويت لجميع مواطنيها إلا في حياتي. ومن الواضح أن طريق الديمقراطية طريق طويل وغير ممهد ومختلف بالنسبة لكل دولة. ولكن مبادئ الديمقراطية مبادئ عالمية، مثلها مثل الرغبة في هذه المبادئ. وعلى الأمم المتحدة أن تدعم كل بلد يقبل التحدي المتمثل

في الحكم الذاتي. وفي أفغانستان والعراق ولبنان، وفي الأراضي الفلسطينية وفي جميع أرجاء العالم، تستحق الشعوب التي تريد بناء الديمقراطية أن نقدم لها المساعدة.

إن الأهداف العديدة التي نتشاطرها أهداف عظيمة حقا. وتضطلع الأمم المتحدة بدور رئيسي في بلوغ هذه الأهداف. ولكن لكي تصبح هذه المؤسسة محركا للتغيير في القرن الحادي والعشرين، لا بد أن تغير الآن نفسها. ولا بد للأمم المتحدة أن تبدأ ثورة دائمة للإصلاح.

إن إعلان مؤتمر قمة الأمم المتحدة (القرار ١/٦٠)، الذي أيده جميع قادة الدول هذا الأسبوع، يعبر عن توافق آراء عالمي على حقيقة أن الإصلاح أمر حتمي. وأود أن أشكر الرئيس السابق للجمعية العامة بينغ على عمله الدؤوب والشاق.

والتحدي الذي يواجهنا الآن، في ظل قيادة الرئيس إلياسون، هو إجراء الإصلاحات الحيوية التي ستجعل الأمم المتحدة أكثر مسؤولية أمام الدول الأعضاء، وأكثر ملاءمة للتحديات الجديدة وأكثر إخلاصا لمقاصدها الأساسية.

وترحب الولايات المتحدة بالتزام جميع القادة بإنشاء لجنة جديدة لبناء السلام. والآن، علينا أن نتصدى للمهمة الصعبة المتمثلة في تنفيذ تلك الرؤية. وينبغي أن تخطط لجنة بناء السلام لإيفاد بعثات بعد انتهاء الصراع قبل وقوع الأزمات. ويجب أن تساعد اللجنة على تنسيق جهود التعمير بعد وقف القتال. وفي عالم تهدده الحرب الأهلية، يلزم الأمم المتحدة أن تكون أفضل استعدادا لمساعدة البلدان على إعادة البناء بعد انتهاء الصراع.

ويسرنا أيضا أن قادة العالم اعترفوا بأهمية إنشاء مجلس جديد لحقوق الإنسان. ولكن يلزم القيام بالكثير من العمل الشاق في الأشهر المقبلة لتحقيق ذلك الهدف. ولا بد أن يكون لمجلس حقوق الإنسان عدد من الأعضاء أقل وتأثر بسياسة أقل ومصداقية أكثر. وينبغي ألا يمكّن أبدا، أبدا، الديكتاتوريات الوحشية من إصدار الأحكام على الديمقراطيات المسؤولة. وعلى مجلس حقوق الإنسان أن يحظى بالسلطة الأخلاقية لإدانة جميع منتهكي حقوق الإنسان، حتى الذين يجلسون بيننا في هذه القاعة.

وأخيرا، نحن نرحب بوعد قادة العالم بجعل الأمم المتحدة مؤسسة أكثر فعالية وأكثر تمسكا بالمبادئ. وكما قال الرئيس بوش يوم الأربعاء (انظر A/60/PV.2)، يجب أن تكون الأمم المتحدة نموذجا للنزاهة وأن تعيش بالمعايير العالية التي تحددها للآخرين. ولكي تدافع الأمم المتحدة عن الديمقراطية بشكل أكثر شرعية، علينا أن نزيد شفافية هذه المؤسسة ومحاسبتها. ولكي تعزز الأمم المتحدة الازدهار بمصداقية أكبر، يلزم وجود قواعد أخلاقية أكثر صرامة وإشراف داخلي أكبر بغية ضمان أعلى المعايير المهنية. وبغية جعل الأمم المتحدة صالحة للتصدي لتحديات اليوم، يجب استعراض مقصد وأداء جميع برامج الأمم المتحدة بشكل متأن ومستمر وشامل .

ويستحق زملاؤنا المواطنون أمما متحدة تنال احترامهم وتستحق أموال الضرائب التي حصلوا عليها بشق الأنفس. وفي أي ديمقراطية، يجب أن يكون القادة قادرين على أن يبرروا أن أموال شعبهم تنفق حقا على نحو جيد.

إن إحراز تقدم حقيقي بشأن تلك الإصلاحات الأساسية سيثبت أن في وسع الأمم المتحدة أن تعالج مسائل أكبر للتغيير، وخاصة إصلاح مجلس الأمن. ونريد لتلك الهيئة الهامة أن تبرز العالم كما هو في عام ٢٠٠٥، وليس كما هو في عام ١٩٤٥. والولايات المتحدة منفتحة حيال توسيع مجلس الأمن. وظللنا لفترة طويلة نؤيد منح اليابان مقعدا دائما. ونؤمن بأن البلدان النامية جديرة بتمثيل أكبر في تلك الهيئة. ومن شأن كل هذا أن يرتب لجعل مجلس الأمن أكثر فعالية.

ولا بد أن يكون مجلس الأمن فعالا. وعليه أن يكون قادرا على التصدي للتحديات الكبيرة مثل الإرهاب والانتشار النووي، وخاصة عندما يواجه تهديدات حقيقية وعندما تهدد بلدان مثل إيران فعالية النظام العالمي لمنع الانتشار. وعندما تستنفد الدبلوماسية، لا بد لمجلس الأمن أن يعمل. وما زالت التساؤلات بشأن أنشطة إيران النووية بدون رد، بالرغم من الجهود المتكررة التي تبذلها الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبعد أن اتفقت إيران على التفاوض مع أوروبا، انسحبت إيران بشكل انفرادي من المحادثات وأعادت بدء برامجها النووية. وينبغي لإيران أن تعود إلى المفاوضات مع دول الاتحاد الأوروبي الثلاث وأن تتخلى إلى الأبد عن خططها للحصول على قدرات للأسلحة النووية.

وعززت تجربة الأعوام الأخيرة الحقيقة العالمية المتمثلة في أن المؤسسات الدولية لا تكون قوية وفعالة وصالحة ألا بمثل ما يختار أعضاؤها أن يجعلوها. و الأمم المتحدة لا تختلف عن ذلك.

وتؤمن الولايات المتحدة بالأمم المتحدة القوية والفعالة. ولدينا آمال طموحة بالنسبة لمستقبل المنظمة.

فلعلنا لذلك في هذا العام، بينما تحتفل الأمم المتحدة بمرور ستين عاما على إنشائها، نجدد الالتزام بالعمل القائم على المبادئ. ولعلنا نقتدي بذات روح الإبداع التي حركت البناة والقادة في عام ١٩٤٥. ولعلنا نصلح من شأن هذه المؤسسة العظيمة لتواجه تحديات عصر جديد.

خطاب للسيد أولوسيغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سوف تستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.

اصطُحب السيد أولوسيغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أولوسيغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس أوباسانجو (تكلم بالانكليزية): باسم حكومة نيجيريا وشعبها، وبصفتي الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، أود أن أقدم لكم يا سيدي، ولبلدكم السويد، صادق التهنئة على انتخابكم رئيسا للدورة الستين للجمعية العامة. كما أود أن أثني عليكم لما أبديتموه من مقدرة قيادية في الاجتماع العام الرفيع المستوى على مدى الأيام الثلاثة الماضية. والموضوع الذي اخترتموه للمناقشة العامة هذا العام هو ”من أجل أمم متحدة أقوى وأكثر فعالية: متابعة وتنفيذ الاجتماع العام الرفيع المستوى المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥“، هو في الواقع مناسب وجيد التوقيت للغاية، لأنه يختزل رغبتنا المشتركة في تجديد المنظمة وتنشيطها. وأؤكد لكم دعم الوفد النيجيري وتعاونه الكاملين. كما أود أن أعرب عن تقديري لسلفكم، صاحب السعادة السيد جان بينغ، من جمهورية غابون، لقيادته وتفانيه.

وأثني على الأمين العام، صاحب السعادة السيد كوفي عنان، لما يتسم به من صفات الإصرار والقادة، التي تحافظ على دور الأمم المتحدة وتكمن وراء عملية الإصلاح الراهنة لمنظومة الأمم المتحدة.

لقد تبوأتم يا سيدي رئاسة الدورة الستين في وقت تشهد فيه الأمم المتحدة أحداثا تاريخية جساما. فقد اضطلع الاجتماع خلال الأيام الثلاثة الماضية بتقييم واستعراض تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية على مدى خمس سنوات. وإلى

جانب متابعة عملية الإصلاح، التي بدأها تقرير فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير المعنون ''عالم أكثر أمنا: مسؤوليتنا المشتركة'' (A/59/565)، وتقرير الأمين العام ذاته المعنون ''في جو من الحرية أفسح'' (A/59/2005)، سوف تمثل هذه الدورة أيضا السنة العاشرة لتنفيذ منهاج عمل المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وإعلان وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقودين في بيجين وكوبنهاغن، على التوالي.

وليس لدي شك يا سيدي في أنكم بما لكم من خبرة عظيمة في الدبلوماسية والسياسة، ستديرون أعمال الدورة حتى تنتهي بنجاح.

ولا تزال الأمم المتحدة تؤدي دورا محوريا في حياة جميع الناس بما لها من شبكة أنشطة هائلة. وفي هذا الصدد، فإن نيجيريا راسخة في إيمانها بتعزيز الأمم المتحدة وحماية مثلها العليا وفي التزامها بذلك ودعمها له، ولا سيما صون السلم والأمن الدوليين، والوقاية، وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتشجيع التعاون الدولي على حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية الدولية. وقد بقي الكثير جدا مما يتعين عمله في هذه المجالات بحيث لا يمكن أن يستجيب لهذه التحديات على الوجه الأمثل إلا الأمم المتحدة بعد تنشيطها.

وفي العام الماضي، كانت الحالة في السودان، بما فيها منطقة دارفور، مثارا لقلق أفريقيا الشديد بل والمجتمع الدولي. بيد أننا بالجهود المشتركة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تمكّنا من إدخال حقبة من الأمل في البلد المذكور. وتم التوقيع على اتفاق شامل للسلام وتنفيذه بالنسبة للصراع الطويل الأمد بين الشمال والجنوب، واستؤنفت الجولة الخامسة لمحادثات السلام بين الأطراف السودانية بشأن دارفور في أبوجا في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ وما زالت جارية. وأغتنم هذه الفرصة لأناشد الأطراف من جديد أن تتخلى عن نهجها المتشدد إزاء التفاوض وتأخذ بسياسة تقوم على الأخذ والرد تحقيقا لمصلحة الأجيال القادمة.

لقد أظهر المجتمع الدولي قدرا هائلا من النوايا الحسنة في تيسير عملية السلام في دارفور، ويجب أن تعمل الأطراف على استمرار ذلك. وبالمثل، من المهم بنفس الدرجة الحفاظ على المستوى الحالي للسلام واستمراره بين شمال السودان وجنوبه. وفي هذا الصدد، أحيي شجاعة الراحل السيد جون قرنق، الذي قاد شعب جنوب السودان إلى التوصل لاتفاق مع حكومة السودان. ونأسف لوفاة السيد جون قرنق ونتقدم بصادق مواساتنا لأسرته ولحكومة وشعب السودان.

ولا تزال الحالة في الصومال تبشر بالأمل في قدرة الأطراف المتصارعة على حل خلافاتها من أجل المصلحة العليا لبلدها الحبيب. وسيواصل الاتحاد الأفريقي الاضطلاع بدور فعلي في هذا الشأن، بالاشتراك مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وبلدان المنطقة لمساعدة الصوماليين على تحقيق حلمهم في بلد تسوده الوحدة والسلام.

أما في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، فالاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يواصلان اشتراكهما الكامل في الجهود الرامية لإيجاد حل دائم لأزمة كوت ديفوار. وفي هذا الصدد، نقدر الدعم القيم الذي تقدمه الأمم المتحدة لعملية السلام. ونقدر الجهود التي يبذلها الرئيس ثابو مبيكي رئيس جنوب أفريقيا للوساطة في كوت ديفوار بالنيابة عن الاتحاد الأفريقي. وبالنظر إلى تقرير الرئيس مبيكي المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥ والإعلان مؤخرا عن احتمال عدم إجراء الانتخابات المقرر إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر، قد يكون من الضروري للجماعة الاقتصادية، ثم للاتحاد الأفريقي، العودة إلى النظر في الحالة في

كوت ديفوار. وسوف نفعل ذلك بالتشاور الكامل مع الأمين العام ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ونثني على عودة توغو الناشئة إلى الأخذ بأسباب الديمقراطية والمصالحة والأمن والتنمية، ونقدر الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي والشركاء الآخرون في التنمية في هذا الصدد. وقد جاءت الانتخابات في غينيا - بيساو ومضت. وبدأت عملية المصالحة التي ستسبق تنصيب الرئيس الجديد المنتخب. وتحتاج كل من توغو وغينيا - بيساو إلى دعم كبير لبناء اقتصادها، وبدون هذا الدعم قد تتدهور الحالة فيهما. إننا ندعو الأمم المتحدة ومؤسساتها، إلى جانب الاتحاد الأوروبي والشركاء الإنمائيين الآخرين، إلى مد يد العون.

إن الاتحاد الأفريقي يتمسك بحزم بسياسته في رفض انضمام أي حكومة قامت خارج نطاق الدستور والعمليات الديمقراطية إلى عضويته. وتلك هي الحالة الآن بالنسبة إلى موريتانيا. إننا بالطبع نواصل إجراء حوار بنَّاء وننصح بعودة عاجلة إلى الديمقراطية، بما في ذلك المصالحة الوطنية والإصلاحات والتشريعات الضرورية للدفع بالبلد قدما.

ونرحب بالانتخابات في بوروندي وبالحكومة التي انبثقت عن تلك الانتخابات، التي تستند إلى الدستور المتفق عليه حديثا. ونثمن الدور الذي اضطلع به جميع أصدقاء بوروندي الذين ساعدوا في تحقيق ذلك. إن بوروندي، شأنها شأن توغو وغينيا - بيساو، ستحتاج إلى مساعدة خاصة لتتمكن من تعزيز المصالحة وتوطيد الديمقراطية.

ونشيد باقتراح الأمين العام الوارد في تقريره الأخير عن الحالة في سيراليون. ونرحب، على وجه الخصوص، باعتزامه إبقاء الحالة الأمنية والسياسية والإنسانية وحالة حقوق الإنسان قيد استعراض وثيق. ويشعر الاتحاد الأفريقي أيضا بالسرور لتمديد بعثة الأمم المتحدة في سيراليون (البعثة) لفترة ستة أشهر وللإقرار بالحاجة إلى وجود قوي للأمم المتحدة في البلد بعد انسحاب البعثة. ونعتقد بأن وجود منظومة الأمم المتحدة سيعزز الثقة ويضمن الاستقرار أثناء الأشهر الحاسمة في أعقاب انسحابها. وإننا نناشد المجتمع الدولي أن يواصل تقديم المساعدة إلى حكومة سيراليون في جهودها لتطوير قوة شرطة وقوات مسلحة وهيئة قضائية يعتد بها وتكون فعالة ومستدامة، وكذلك لإعادة بناء البنية التحتية المتضررة الضرورية لتجديد الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

إن عملية السلام في ليبريا بلغت أشد مراحلها حرجا، وهي تتطلب دعم جميع الأطراف في البلد. والاتحاد الأفريقي يرصد عن كثب التطورات هناك. إننا متفائلون بأن تفضي الانتخابات المقرر إجراؤها في الشهر المقبل إلى انتقال ناجح. وفي ذلك الصدد، ينبغي تجنب ومقاومة استخدام الدعاية المغرضة لتحويل الانتباه إلى مسائل لا تتعلق بتنظيم الانتخابات الرئاسية المقبلة.

ومما يقتضيه المقام مني أن أكرر هنا ما قلته من قبل عن مسألة تشارلز تيلر، الذي شُجع على مغادرة ليبريا حقنا للدماء. لقد شجعه زعماء أفريقيا على صعيد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي على أن يتنازل عن السلطة طوعا وأن يغادر بلده، لمصلحة ليبريا وغرب أفريقيا وأفريقيا، ولمصلحة السلام والأمن في العالم. وقد رافقه إلى نيجيريا الرئيس كوفور، الذي كان وقتئذ رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والرئيس امبيكي، الذي كان الرئيس السابق والرئيس شيسانو، الذي كان الرئيس اللاحق للاتحاد الأفريقي. وإننا نعتقد بأن قضية السلام ستُخدم إذا بقي تشارلز تيلر بعيدا، أو إذا أبقي بعيدا، عن ليبريا أثناء المرحلة الانتقالية أو المراحل المبكرة من إعادة بناء الأمة في ذلك البلد في أعقاب الانتخابات.

وبالنسبة إلى منطقة البحيرات الكبرى، أحطنا علما بالقرار الواقعي لمجلسي برلمان جمهورية الكونغو الديمقراطية بتمديد الفترة الانتقالية، التي انتهت في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، ستة أشهر وفقا لأحكام الاتفاق الشامل الجامع، الذي تم التوقيع عليه في بريتوريا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، وتمشيا مع المادة ١٩٦ من الدستور الانتقالي. إن الاتحاد الأفريقي عازم على مواصلة العمل مع الأمم المتحدة لتيسير الحل السلمي للصراع. وفي ذلك الصدد، نكرر دعوة الاتحاد الأوروبي لجميع أطراف الصراع في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى احترام ذلك القرار. ويحدونا الأمل أن يكفل هذا أن تجري الانتخابات التي أقرها الاتفاق بطريقة مرضية. ونأمل أن يتسنى، بتعاون جميع الأطراف المعنية وبدعم نشيط من المجتمع الدولي، العودة بانتظام إلى الوضع الطبيعي وتوطيد السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

إن التزام نيجيريا بعدم الانتشار النووي لا يرقى إليه الشك. وما فتئنا نؤيد دائما وجهة النظر القائلة إنه ينبغي أن تشارك جميع الدول في منع الانتشار. واتفاقيات نزع السلاح تستحق دعم جميع الدول، الصغيرة أو الكبيرة، الحائزة على الأسلحة النووية أو غير الحائزة عليها. ويأسف وفدي على فشل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥. وينبغي ألا نسمح للاستقرار النسبي في عالمنا باستمالتنا إلى الاعتقاد بأن الحاجة إلى نزع السلاح التام لم تعد قائمة. كما لا يمكننا أن نفصل نزع السلاح عن عدم الانتشار. وعن طريق ذلك يمكننا أن نحقق هدف ميثاق الأمم المتحدة المتمثل في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والدمار.

إن توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها الواسع يفرضان أكبر خطر على السلام والأمن لا سيما في منطقتنا. تلك الأسلحة ساعدت في إطالة أمد الصراعات وفي تقويض الاستقرار والسلام الاجتماعي والأمن. كما سببت الدمار لاقتصادات الدول المتأثرة. لذلك ترحب نيجيريا باتفاق حزيران/يونيه ٢٠٠٥ على صك دولي يمكِّن الدول من دمغ وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة. لكن هذا ليس إلا تدبيرا بديلا مؤقتا. وما نحن بحاجة إليه هو صك دولي ملزم قانونا ينظم ويضبط ويرصد تجارة الأسلحة الصغيرة غير المشروعة، بما في ذلك نقلها إلى الأطراف غير الفاعلة من الدول. وبقيامنا نحن الدول الأعضاء بالإفصاح عن موقفنا بصورة جلية وإيجابية في ذلك الصدد سنرسل رسالة عن عزمنا بأننا لن نشجع ولن نتغاضى عن تحويل تلك الأسلحة إلى الشبكات غير المشروعة.

يظل الإرهاب تهديدا كبيرا للسلام والأمن على الصعد المحلي والوطني والدولي. إنه عدو لسيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية والحرية. وهو يعيق التنمية المستدامة عن طريق زعزعة الدول، لا سيما الديمقراطيات الجديدة والدول التي تمر في مرحلة انتقالية. وتؤكد نيجيريا من جديد اقتناعها بأن الإرهاب لا يمكن تبريره تحت أي ظروف، لذلك ينبغي محاربته بجميع أشكاله ومظاهره. وتحقيقا لتلك الغاية، يرحب بلدي باعتماد الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، ويلتزم بالعمل مع الآخرين لتعبئة الإرادة السياسية الضرورية لكفالة الدخول المبكر لاتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب حيز التنفيذ. ونرحب أيضا بقرار مجلس الأمن ضد التحريض على الإرهاب والأعمال الإرهابية.

وإذ نباشر باستعراض الأهداف الإنمائية للألفية، نرى أن تحديات الجوع والفقر والمرض تظل تستحوذ على ضميرنا وضمير المجتمع الدولي. وإن قلقنا حيال تلك التحديات هو الذي أجبر الزعماء الأفارقة على إلزام أنفسهم بالمثل العليا للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (الشراكة الجديدة)، التي كان هدفها الرئيسي الحث على الحكم الرشيد

والديمقراطية وسيادة القانون والأمن والاستقرار وإصلاحات الاقتصاد الكلي، من بين أمور أخرى. بعد أربع سنوات، أحرزت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا بعض التقدم المتواضع الذي يظهر عزمنا على جعل أفريقيا قارة تعمل من أجل الأفارقة في عالم مترابط وفي سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

لكن على الرغم من جهودنا، لا يزال الفقر متوطنا في أفريقيا. والارتباط الخطير بين الفقر الساحق والاغتراب عن الحكومة باعتباره مصدرا حقيقيا لعدم الاستقرار السياسي في هذه القارة يمنعنا من تحقيق الكثير مما نصبو إليه. إلا أننا ممتنون لتجديد شركائنا في التنمية التزامهم بشأن المساعدة الإنمائية الرسمية والزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر وإعادة تصميم النظام التجاري وتوفير دعم تقني وهيكلي أفضل وأكثر فعالية لجهودنا. وشرعنا أيضا في التركيز على السياحة الموجهة توجيها جيدا والمركزة على التنمية بوصفها مصدرا مهما للثروة وإيجاد فرص العمل، ومساهما حقيقيا في تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية.

ولا نزال ملتزمين بتوفير المناخ المواتي اللازم لتشجيع الاستثمار وتوليد الثروة وتحرير شعوبنا من الفقر. وإن سياساتنا وممارساتنا الزراعية مصممة على أساس التوسع الذي يمكِّن من إطعام شعبنا ويمكننا من تصدير بعض منتجاتنا وتوفير المواد الأساسية لصناعاتنا.

ولا يمكن أن نؤكد بما فيه الكفاية على الدور الحيوي للتجارة بصفتها محركا للنمو الاقتصادي. فالوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو وسحب الإعانات الزراعية وإلغاء التعريفات الجمركية المشوهة للتجارة تدابير ينبغي معالجتها بشكل حاسم من طرف شركائنا في التنمية من البلدان الصناعية بغية تحسين قدرة البلدان النامية على الاستفادة من التجارة. وإكمال مفاوضات الدوحة التجارية المتعددة الأطراف بنجاح سيكون بمثابة اختبار حاسم لعزمنا.

أود أن أنوه بالقيادة التي أبداها أعضاء نادي باريس الذي منح البلدان الأفريقية مؤخرا، في جملة أمور، إلغاء وتخفيف الدين. وإننا نهيب بالمجتمع الدولي أن يعتمد حلا فعالا وشاملا ومستداما وموجها نحو التنمية لمشكلة ديون البلدان النامية التي أصبحت بالنسبة لها حجر عثرة يحول بينها وبين التنمية والنمو والتقدم.

وقد نما وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بسرعة منذ عام ١٩٨٦ ليصبح وحشا يهدد العالم أجمع. وفي إطار التصدي لهذه الكارثة، اعتمدت بلدان أفريقية كثيرة، بما فيها نيجيريا، استراتيجية الاستجابة المتعددة القطاعات التي أوصت بها الأمم المتحدة.

كما تتبعت نيجيريا بالكثير من الاهتمام الاقتراحات المختلفة المتعلقة بإصلاح منظمتنا، الأمم المتحدة، وشاركت فيها. وإننا نؤيد بقوة اقتراح إنشاء لجنة لبناء السلم لأن من شأن هذا أن يساهم بشكل كبير في ملء الهوة الشاسعة في توطيد السلم والأمن المستدامين في البلدان الخارجة من النزاعات، وبالخصوص في أفريقيا.

كما أننا ندعم مجلس حقوق الإنسان المقترح. غير أننا لا نرى أن مجرد استبدال لجنة حقوق الإنسان بالمجلس المقترح من شأنه أن يعالج النقائص المحسوسة في تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها، إلا إذا اعتمد المجلس المقترح ثقافة جديدة لمعالجة سائر حالات الانتهاك وفق معيار موحد قابل لنيل دعم واسع وباعث للثقة.

وفيما يتعلق باقتراح توسيع مجلس الأمن فإن نيجيريا، بوصفها عضوا في آلية الاتحاد الأفريقي للمتابعة، ظلت تدعم باستمرار تنفيذ توافق آراء إزولويني وبقيت مخلصة له. وقد قمنا بذلك دون أي نوايا مبيتة أو انحياز للمصالح الوطنية،

ولكن فقط بهدف تحقيق الأفضل لأفريقيا في المفاوضات الإلزامية مع المناطق الأخرى والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، التي يجب على أفريقيا أن تجتذب دعمها لكي تحقق مطلبها الأساسي المتمثل في زيادة عدد أعضائها في مجلس الأمن وتخويلهم قدرا أكبر من الصلاحيات.

وفي الختام، بوصفي رئيسا للاتحاد الأفريقي خلال السنة الماضية، تشرفت بالعمل الوثيق مع الأشقاء رؤساء الدول والحكومات الأفريقية لجعل الاتحاد الأفريقي منظمة قادرة وفعالة حقا، من أجل تقدم الشعوب الأفريقية. ونحن من خلال عملنا الجماعي، جلبنا الأمل والثقة لأفريقيا. ولا ننوي بأي حال من الأحوال أن نتخلى عن هذا الالتزام المتجدد بتهيئة أفريقيا لتحقيق السلم والأمن والاستقرار والنمو والتنمية المستدامة والديمقراطية الراسخة. وإنني متفائل بأن الاتحاد الأفريقي، بفضل التعاون الذي لا يقدر بثمن من الأمم المتحدة وشركائنا في التنمية والمجتمع الدولي فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية والمبادرات الأخرى للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، سينجح في تحقيق الأهداف النبيلة المكرسة في قانونه التأسيسي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية نيجيريا الفيدرالية على البيان الذي ألقاه من فوره.

اصطحب السيد أولوسيغون أوباسانجو، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد مارتن توريخوس، رئيس جمهورية بنما

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من السيد مارتن توريخوس، رئيس جمهورية بنما.

اصطحب السيد مارتن توريخوس، رئيس جمهورية بنما إلى داخل قاعة الجمعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مارتن توريخوس، رئيس جمهورية بنما، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس توريخوس (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي، سيدي، أن أعرب لكم عن تهاني حكومة بنما بمناسبة انتخابكم لترؤس هذه الدورة التاريخية من دورات الجمعية العامة.

وأود أن أهنئ الأمين العام بحرارة بالتفاني الذي أظهره في القيام بالمهمة الصعبة التي تتجلى في إصلاح الأمم المتحدة بغية ضمان قدرتها على مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

وأود أن أعرب عن شكري الخاص لرئيس الجمعية العامة المنتهية ولايته، السيد جان بينغ، على الجهود التي بذلها في إدارة المشاورات والمناقشات الرامية إلى الوصول إلى اتفاق وخصوصا على وضع ثقته في وفد بنما بغية تسهيل هذه العملية.

لقد تولدت فكرة الأمم المتحدة بناء على فرضية أساسية تتمثل في المساواة القانونية بين الدول التي كانت وقتها تطلعا أكثر منها واقعا. إلا أنه تم إحراز الكثير من التقدم في سبيل بناء عالم تسوي فيه قوة العقل والعدل والحوار المنازعات بين الأمم، وليس القوة العسكرية والاقتصادية.

وبوسع بلدي أن يؤكد أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ابتكرا أدوات ومؤسسات فعالة لضمان تغلب المساواة على الهوة السحيقة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية.

لقد كسبت بنما السيطرة الكاملة على ترابها واسترجعت القناة بفضل زعمائها ذوي البصيرة النافذة، ولكن أيضا إلى حد بعيد، بفضل تنفيذ مبادئ القانون الدولي التي دافعت عنها الأمم المتحدة دفاعا مستميتا ومن خلال دعم المجتمع الدولي.

وليس بوسع بنما مطلقا أن تبقى غير مهتمة بمصير المنظمة. وبما أن بنما من بين الدول الموقعة على الميثاق والمستفيدة من مؤسساته، فإنها تتفهم الحاجة إلى تكييف المنظمة مع الواقع الحالي. ويجب أن تركز الصيغ المستعملة لتحقيق هذا التكيف على زيادة مشاركة الدول في قرارات المنظمة وأن تستهدف المساواة القانونية الكاملة بين سائر الدول، وهذا تطلع لم يصر واقعا بعد ولكنه يبقى الدعامة الأساسية للأمم المتحدة.

وليس بوسعنا أن نتحمل تبعة التأخير في إدخال تغيير جذري على القوانين التي تحكم حاليا العلاقات الاقتصادية بين الدول، لأنه في حين أننا في الأمم المتحدة نتقدم ببطء نحو المساواة والتوافق، فإن العالم يندفع نحو هوة من التفاوت والاختلاف.

وبالرغم من الجهود التي بذلها عدد من أقل البلدان نموا لتكييف مؤسساتها مع الأساليب التي كان من المفترض أن تقلل من عدم المساواة، فقد دللت الممارسة على أنه لا يوجد حل واحد يناسب الجميع ويمكن تطبيقه في جميع البلدان. وفي الواقع، فإن تطبيق الحلول غير المرنة قد أسهم في ازدياد اتساع الفجوة بين البلدان.

وفي خضم عدم اليقين هذا فيما يتعلق بالسياسات الإنمائية العامة، فإن أحداثا غير متوقعة – الكوارث الطبيعية، والأوبئة، وحاليا الارتفاع المتزايد لأسعار النفط، وهو المحرك الذي لا غنى عنه للإنتاج والنمو – قد غيرت التوازن في الشؤون الأجنبية والوطنية. وفضلا عن ذلك، ليس من الواضح ما إذا كان الأثر السلبي لهذه الأحداث على اقتصاداتنا سيزول تلقائيا مع زوال الظواهر التي سببتها. ويبدو في حقيقة الأمر أننا ندور في حلقة مفرغة ويائسة، حيث أن الخلافات التي دفعتنا إلى قبول تغييرات عاجلة، خلقت بدورها خلافات أعمق وامتعاضا أشد في أقل البلدان نموا، الأمر الذي زاد من عدد الدول المفككة وبالتالي أدى إلى تفاقم حالة انعدام الأمن في القرية العالمية.

إن ارتفاع أسعار النفط في البلدان التي لا تنتجه قد زاد اتساع الفجوة، حيث أنه يمتص الموارد اللازمة لتنميتها. فعلى سبيل المثال، زادت تكلفة صافي المستوردات النفطية في بنما خلال السنوات الثلاث الماضية بنسبة ٢٥٠ في المائة. وهذا هو حال غالبية البلدان في منطقتنا، وكذلك في بلدان أخرى، مع استثناءات معدودة. والبلدان المستوردة الصافية للنفط، كبلدنا، يتعين عليها أن تزيد إنتاجها لكي تزيد صادراتها، ولتتمكن بذلك من استيراد العدد نفسه من براميل النفط.

وارتفاع أسعار النفط ناتج عن الزيادة الحادة على الطلب في البلدان المستهلكة الرئيسية التي لم تعتمد سياسات فعالة لخفض اعتمادها على الهيدروكربونات.

والأخطر من ذلك هو أن أسعار النفط ارتفعت بهذا الشكل المثير وأحدثت ارتباكا في عدد من البلدان وهي تهدد بوقوع اضطرابات سياسية وأزمات اقتصادية.

ولا يمكن بدون التعاون التقني والمالي من جانب البلدان المتقدمة النمو، وخاصة في ميدان الطاقة، أن نحقق نقل التكنولوجيا التي بوسعها أن تساعدنا في إنتاج طاقة أكثر نظافة وأقل كلفة. وبنما، بوصفها بلدا موقعا على بروتوكول كيوتو، قدمت مشاريع تضمنت طلبات تمويل محددة بوضوح تستحق الدعم من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف والبلدان التي تسبب أكبر قدر من التلوث.

إن الاعتماد على الطاقة يزيد من حدة الصعوبات التي تواجهها البلدان في استيراد التكنولوجيا وفي المحافظة على مواردها البشرية، ولا سيما ذوي أبرز المؤهلات. فالعاملون الذين هاجروا إلى بلدان أغنى يرسلون تحويلات مالية إلى أوطانهم، يمكنها أن تكمل بصفة مؤقتة الدخل الناتج عن اقتصادنا الوطني، ولكن ذلك يحرمنا في الأجل الطويل، من أهم ثروة، وهي الموارد البشرية الأكثر تأهيلا. فهؤلاء العمال يسهمون في ابتكار النمو الذي تتطلبه دولنا. وينشأ عن ذلك تراكم رأس المال المبتكر والعمالة المنتجة في البلدان الأكثر تقدما وفي المقابل يزداد الافتقار إلى هذه الموارد في البلدان الأكثر حاجة إليها، الأمر الذي ينتج المزيد من التباين وعدم المساواة. وبعبارة أخرى، فإن هجرة رأس المال البشري، على الرغم من كونها مصدرا مؤقتا للمال، تعيق تنمية بلداننا في الأجل الطويل.

ويجب أن تكون بلداننا قادرة على التنافس حتى في غياب أرضية متكافئة. ويجب، على سبيل الأولوية، أن نضع حدا للحواجز الجمركية المفروضة على التجارة، والتي تمنع البلدان النامية من إيصال منتجاتها إلى الأسواق في البلدان الغنية، ومن الوصول إلى التكنولوجيا الأفضل، وليس التكنولوجيا الإنتاجية فحسب، بل أيضا تكنولوجيا المعلومات.

ونتيجة للفجوة الآخذة في الاتساع فيما يتعلق بالوصول إلى التكنولوجيا، فإن بلداننا قد تخلفت في جهودها لدفع تقدمها إلى الأمام وتأمين الرخاء لشعوبها. وفضلا عن ذلك، إنها عملت على استدامة الفوارق في مستويات الحياة بين البلدان المتقدمة النمو وتلك التي ما زالت تكافح من أجل النهوض من حالة التخلف الإنمائي.

وهناك حالة مماثلة تتعلق بالعقبات التي تعيق الوصول إلى الأدوية الأساسية من أجل تحسين الصحة العامة في مجالات حساسة كفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا. وتأخذ هذه العقبات شكل براءات الاختراع التي تجيز نوعا من الصلاحيات الاحتكارية لشركات الصيدلة التي تنتج هذه الأدوية.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفوارق الهائلة القائمة بين الدول هي أكبر حتى مما تبينه الإحصاءات الحالية، والتي تستخدم معايير تبسيطية متصلبة، كنصيب الفرد من الدخل الذي لا يعكس الحقائق بدقة. إن أربعين في المائة من سكان بنما يعيشون تحت خط الفقر، ومع ذلك فإننا مصنفون كبلد يتراوح من متوسط إلى مرتفع الدخل، وبالتالي فإن حق حصولنا على المساعدات الخارجية محدود إلى حد كبير. إن الأرقام لا توفر سوى صور سريعة جامدة عن بلد ما. ولكن وراء ذلك، أو ربما بالرغم من ذلك، توجد حقائق بشرية لرجال ونساء وأطفال يعانون من الجوع والضيق. هؤلاء لا يعلمون حتى بوجود الأمم المتحدة، ومع ذلك، فهم يستحقون الفوائد الكاملة للحداثة. ولكن بدلا من ذلك، يثابرون على نقل طريقة حياتهم من جيل إلى جيل.

لقد أظهر المجتمع الدولي تصميما راسخا على مكافحة الإرهاب وانعدام الأمن، وهو مستعد لتقديم المزيد من التضحيات إذا اقتضى الأمر. ولكن حان الأوان لنعترف بأن الجوع والفقر أيضا يقوضان الأمن الداخلي لبلداننا ويعرضان الديمقراطية للخطر. ويبدو أن العالم لا يستجيب إلا للعناوين، ولكن البلدان الفقيرة تعاني كل يوم من المحن والأغلال التي لا تنتج العناوين حول الأسباب المأسوية لما يبدو، في بعض الحالات، من عدم مبالاة المجتمع الدولي بها أو إذعانه لها.

وليس من المقبول الطلب إلى بلد نام أن يصحح كل العيوب الكثيرة خلال جدول زمني معقول، إذا لم يتمكن من

الحصول على الأموال بشروط تفضيلية ويمكن توقعها، على نحو أفضل مما هو معروض الآن في سوق رأس المال الدولية.

وإن تحسين ظروف حياة مواطنينا – وهو هدف وضعته الأمم المتحدة لنفسها – يعتمد على الزيادة المادية والمالية لرأس المال، وكذلك على القوة العاملة الوطنية، في أنشطة تولد النمو وتعزز النزعة الابتكارية. والرخاء المادي لمجتمعاتنا سوف يتحقق عندما يعمل المزيد من الناس وعندما يصبح كل من يعمل أكثر إنتاجا.

إن بلداننا لا تتسول الصدقات. وما نطلبه هو أرضية تنافسية أكثر تكافؤا. فأسواق البلدان الصناعية موصدة الأبواب عن طريق التعريفات الحمائية والعوائق غير المتعلقة بالتعريفات، التي تعيق الوصول إليها من جانب بقية العالم. وأكثر البلدان المتقدمة نموا تنتهج سياسات زراعية تؤدي فعلا إلى زيادة الفقر في البلدان النامية. ومن جملة ذلك أن الإنتاج المحلي فيها يتلقى بلايين الدولارات كإعانات. وبالتالي، فإن ما تولد من فائض يلقى به في الأسواق العالمية بأسعار تؤدي إلى انخفاض كبير في الدخل الذي تجنيه البلدان المصدرة التقليدية.

ولذلك، فإن بنما ترحب بالالتزام الذي أعلنته الولايات المتحدة في الأسبوع الماضي من على هذا المنبر على لسان رئيسها بإلغاء جميع الإعانات، التي كما اعترف بنفسه، قد خلقت الفقر في بلدان عديدة. ولو قامت جميع تلك البلدان التي تقدم الإعانات إلى منتجاتها بالإعلان هنا عن التزام مماثل وبتنفيذه بسرعة، فإن الأمم المتحدة ستكون في وضع يؤهلها للاحتفال بالذكرى السنوية الستين لتأسيسها كمناسبة بالغة الأهمية.

أما بنما، من جهتها، فتكرر اليوم قولها إن القناة التي تربط المحيط الأطلسي بالمحيط الهادئ ستبقى مفتوحة، آمنة، تثبت مستوى الكفاءة الرفيع الذي ألفه المجتمع الدولي. لقد حللنا احتياجات التجارة الدولية؛ ولما كنا ندرك ما لبنما من دور في عصر العولمة، فسنتخذ قرارا نهائيا بشأن توسيع القناة بعد إجراء استفتاء وطني.

وينبغي ألا يكون مصير بلداننا المحتوم التأرجح من أزمة إلى أزمة تليها، وإن الضمير الجماعي للإنسانية، بتأكيده ضرورة مكافحة مستويات الفقر والفقر المدقع المنذرة بالخطر، سيهب إلى العمل لصالح التنمية والتقدم. لقد أُنشئت هذه المنظمة عند نهاية أقصى حرب في التاريخ بغرض حماية الجنس البشري من أهوال صراع مشابه، ولضمان أن السلم والانسجام سيسودان جميع أنحاء العالم.

وبنما ترحِّب بالتقدم المحرز في سبيل هذا الهدف وترفض كل محاولة ترمي إلى إرجاء تطبيق حلول سلمية في المناطق التي لا تزال تقاسي توترا سياسيا بالغ الشدة، يعرِّض السلم لخطر محدق. ذاك هو تصورنا لأوجه عدم المساواة في مجتمع يقوم على أساس مبادئ القرن العشرين، وتعبير عن تفاؤل متحفظ إزاء فرص شق طريق جديدة لصالح شعبنا، الذي يريد أن يترك مخاوفه وراءه ويحقق الأحلام التي يحق للجميع أن تراودهم، بحكم كونهم أحياء وحسب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بنما على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد مارتن توريخوس، رئيس جمهورية بنما، إلى خارج الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد جون آجييكوم كوفور، رئيس جمهورية غانا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية غانا.

اصطُحب السيد جون آجييكوم كوفور، رئيس جمهورية غانا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحِّب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جون آجييكوم كوفور، رئيس جمهورية غانا، وأن أدعوه إلى إلقاء خطابه أمام الجمعية.

الرئيس كوفور: (تكلم بالانكليزية): بعد الكلمات الاحتفالية البليغة، التي ألقاها هنا قادة وفدوا من جهات العالم الأربع في الأيام القليلة الماضية احتفالا بالذكرى السنوية الستين لهذه المنظمة، لم يبق لغانا ما تفعله سوى إبراز بضع نقاط، في هذه المناقشة العامة السنوية للجمعية العامة.

إن حضور رؤساء الدول والحكومات القياسي اجتماع هذا العام دليل يُثبت أن أمم العالم تتقبل كل يوم أكثر من سابقة الأمم المتحدة، وتتطلع إليها لتأمين الإطار والقيادة معنويا وعمليا لتشكيل القرية العالمية المندفعة وحكمها. ولا شك في أن المنظمة أصبحت المركز الرئيسي لتعبئة الموارد ولتوزيعها لإغاثة ضحايا الكوارث الطبيعية والكوارث التي يسببها الإنسان على حد سواء، كما أصبحت أهم وكالة ومحفِّز لإشاعة فرص التقدم والتنمية على الإنسانية بأسرها. ومما يطمئن أنها تستحث وجدان الإنسانية لمقاومة السلوك غير الإنساني والامتناع عنه، مع إقامة شبكة أمان اجتماعي عالمية للفقراء والضعفاء والمعاقين، في عالم تحتدم فيه المنافسة.

ولذلك، ستواصل غانا إسهامها في النقاش الجاري حول إصلاح الأمم المتحدة، وخاصة تعزيز مؤسسات المنظمة على كل صعيد. ويجب أن تجسِّد الإصلاحات روح الإنسانية الواحدة، التي يكون فيها كل إنسان حاميا لأخيه. وهذا سيتمخض عن الثقة اللازمة لترسيخ التسامح وحُسن النية اللذين يجب أن يكونا الركن الأساسي لعملية العولمة.

إن إدراكنا المتزايد لإنسانيتنا الواحدة سيقلل من اتجاهات التقسيم حسب فئات العرق والدين والسياسة والجنس والثقافة وغيرها من التصنيفات الاجتماعية. إن العالم يبلي فعلا بلاءً حسنا بقيادة هذه المنظمة، في تجمعاته المشهودة الكثيرة، بتقديم المساعدة السريعة إلى الضحايا حيثما حدثت كارثة، مثل دول المحيط الهندي بعد مدّ السونامي وعلى إثر الإعصار كاترينا في نيو أورليتر، هنا، في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن، بالرغم من هذه التطورات الإيجابية، يبدو أن المجازر وأنواع الأذى المستديمة والمتفاقمة التي يسببها الإرهاب ما زالت كامنة في كل مكان. ويبدو أنه ما من أحد بمأمن منه ولا من مكان بمنأى عنه. وأيًّا ما كان سبب الإرهاب، بلا يمكن تبريره أو تفسيره عقلانيا سعيا إلى حل، ما دامت آثار لا تميز بين المذنب المتصوَّر والبريء. ولهذا يجب على شعوب العالم أن تقف صفا واحدا وأن تحاول القضاء عليه.

يبدر الآن من أمم أفريقيا تصميم وطيد على إنهاء الصراعات التي أوقعت القارة في مأزق طوال عقود. وإن إنشاء الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والمجلس الأفريقي للسلم والأمن، بإشراف الاتحاد الأفريقي، هو دليل يثبت هذا التصميم. وقد شخَّصت أفريقيا، عن طريق الشراكة الجديدة، عوامل الحكم الرشيد وثقافة الديمقراطية، وحكم القانون والانتخابات الحرة النزيهة، وإدارة الدول إدارة اقتصادية سليمة ودعم الدولة للقطاع الخاص والشراكة معه، باعتبارها عوامل حاسمة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وللسلم والاستقرار.

وفي سبيل تسريع النمو الاقتصادي، تتفق بلدان أفريقيا عامة على أن سبيل المضي قُدما هو طريق الشراكة

فيما بين الأمم الأفريقية ومع باقي بلدان العالم لتهيئة اقتصادات الوفورات الجسيمة ولاجتذاب الاستثمارات الداخلية والخارجية المباشرة على حد سواء. ومن شأن هذا تهيئة فرص العمل ونقل الدراية وإيجاد أسواق لمحاربة الفقر الموهِن. وعلى المجتمع العالمي أن يدعم أفريقيا في هذه الجهود المستجدة الحاجة.

تؤمن أفريقيا بأن تنفيذ جدول أعمال جولة الدوحة قد يثمر أيضا فوائد ملموسة للبلدان النامية. ولكن، إلى جانب هذه الجهود، يجب أن يحدث تأييد للدعوة إلى أن تزيد الأمم المتحدة وبلدان العالم المتقدمة النمو زيادة كبرى مساعداتها الاقتصادية للعالم الثالث المكافح لتنشئة نفسه على اللياقة اللازمة لما تقتضيه السوق العالمية من قدرة تنافسية. وهذا المبرر نفسه يجب أن تستند إليه مختلف المبادرات الرامية إلى توفير المساعدة للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرها من الأمراض المعدية، وللعناية بها جميعا ومعالجتها. ولا يمكن إبقاء تنمية القارة على مسارها إلا باحتواء تلك الأمراض.

إن تمكين المرأة والطفل يتقدم بخطى حثيثة في قارتنا. وفي هذا الصدد، أنشأت غانا وزارة لشؤون المرأة والطفل، لتوجيه السياسات والبرامج صوب تعزيز المساواة بين الجنسين والارتقاء بأوضاع المرأة.

إنها لحظة تاريخية للحقيقة أمام المجتمع الدولي. إن مصير الأمم المتحدة وقدر البشرية هو في أيدينا. ولنا خيار إنقاذه، وقد آن أوان العمل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غانا على البيان الذي أدلى به منذ قليل.

اصطُحب السيد جون أغيكوم كوفور، رئيس جمهورية غانا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

كلمة يلقيها فخامة السيد كورمانبيك باكييف رئيس جمهورية قيرغيزستان

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمتع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس جمهورية قيرغيزستان.

اصطُحب السيد كورمانبيك باكييف، رئيس جمهورية قيرغيزستان إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحِّب في الأمم المتحدة بفخامة السيد كورمانبيك باكييف، رئيس جمهورية قيرغيزستان، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس باكييف (تكلم بالروسية): أود في البداية أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لهذا المنصب الرفيع، منصب رئيس الجمعية العامة في دورتها التذكارية الستين، وأتمنى لكم كل النجاح في مهمتكم المسؤولة والصعبة. واسمحوا لي أيضا أن أتوجَّه بالشكر إلى سلفكم، السيد جان بينغ، على رئاسته الناجحة للدورة السابقة للجمعية العامة.

إن القمة التي اختتمت أعمالها بالأمس، دللت على أن الأمم المتحدة ما زالت المنظمة العالمية القادرة على تقديم إسهام مهم في تعزيز السلام والأمن الدوليين، وتحقيق التنمية المستدامة، وإيجاد حلول كافية للتحديات والتهديدات العالمية الجديدة. وفي هذا الصدد، يحدوني الأمل في أن تصبح الدورة الاحتفالية الستون للجمعية العامة حدثا رئيسيا، وأن تعطي الناس بعض الأمل في المستقبل.

إن التغيرات السريعة التي يشهدها عالم اليوم، لم تتخط قيرغيزستان. وشعبنا الذي يبالي كثيرا بمصيره ومستقبله، اختار في آذار/مارس من هذا العام، طريقه إلى التنمية والتقدم والإبداع. وفتحنا صفحة جديدة من تاريخ قيرغيزستان الحديث. وها نحن ندخل القرن الواحد والعشرين وكلنا عزم على تحقيق أعمق طموحاتنا وآمالنا في

السلام والرخاء والتقدم والحرية. ونثق بأن الأهداف التي انعكست في إعلان الألفية ستتحقق في جمهورية قيرغيزستان، كما في أماكن أخرى.

وإذا كان المراد الحفاظ على احترام الشعوب وتسويغ آمالها، فيتعيَّن على الأمم المتحدة ألا تتخلف وراء التغيرات المفاجئة والآخذة في التسارع التي تحدث في عالمنا اليوم. وعليها ألا تكتفي بالتكيف مع الواقع الحالي، بل عليها أيضا أن تُنشئ آلية أكثر فعالية للتصدي للتحديات والمخاطر الجديدة.

وقيرغيزستان مقتنعة بأن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يكون تعبيرا تاما عن إرادة جميع الدول الأعضاء والشعوب، وحقوقها الأساسية ومصالحها.

في السنوات الأخيرة، تعرَّض مجلس الأمن لانتقادات متكررة بسبب فشله في صون السلام والأمن الدوليين. وبالتالي، فمن الأهمية بمكان أن يهتدي مجلس الأمن إلى أنجح الطرق للوفاء بمسؤوليته الأساسية عن صون السلام والأمن الدوليين. ولطالما نادت قيرغيزستان بتوسيع عضوية مجلس الأمن وإصلاح أساليب عمله، لجعله أكثر تمثيلا وأكثر ديمقراطية، وقبل كل شيء، أكثر فعالية. ونعتقد أن إصلاح مجلس الأمن ينبغي أن يرتكز على مبادئ العالمية والكفاءة والتمثيل الجغرافي العريض. ويجب أن تأتي قرارات مجلس الأمن في وقتها المناسب قدر الإمكان، وأن يكون تنفيذها، في المقابل، سريعا وفعالا.

وتتشاطر جمهورية قيرغيزستان الرأي القائل بأن إصلاح الأمم المتحدة لن يكون ناجحا إلا إذا أعقب إصلاح مجلس الأمن إصلاح الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نؤيد الجهود الرامية إلى النهوض بأنشطة الجمعية العامة وتعزيز وتنسيق وظائف المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ووجود تنسيق فعَّال فيما بين الهيئات الرئيسية الثلاث يكتسب أهمية قصوى في التصدي للمشاكل المعقدة التي تواجه عالمنا اليوم.

إننا جميعا ندرك مدى ضخامة وتعقُّد التحديات التي تواجهها الأمم المتحدة في صون السلام والأمن. وتعتزم قيرغيزستان أن تدلي بدلوها في تلك المهام، وقد عرضت للمرة الأولى ترشيحها للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. ونحن نفهم مدى عظم المسؤولية المترتبة على عضوية هذا الجهاز الحيوي من أجهزة الأمم المتحدة. وبوسعي أن أؤكد للجمعية أن قيرغيزستان ستبذل كل جهد لتزيد من تعاونها مع الدول الأعضاء في كل المناطق، وتصبح شريكا يُعتمد عليه في حل القضايا السياسية العالمية.

اليوم، أصبحت الأمم المتحدة ووكالاتها أكثر انخراطا في قضايا التنمية مما هي بالنسبة للقضايا الأمنية. وبينما تتعامل العديد من وكالات الأمم المتحدة يوميا مع مشاكل التنمية، لا يوجد غير جهاز دائم واحد يتناول المسائل الأمنية. وفي رأينا أنه بالنظر إلى العولمة والصلات المتبادلة القائمة بين كل المسائل المتعلقة بالكوارث الطبيعية وتلك التي يصنعها الإنسان، إلى جانب الإرهاب الدولي والتطرف، يتعيَّن أن تعزَّز بشكل كبير قدرة الأمم المتحدة على صون الأمن العالمي. ونعتقد أنه ينبغي منح سلطات وقائية للبرامج الإنمائية لضمان الأمن والسلامة.

يبين تاريخ العلاقات الدولية في النصف الثاني من القرن الماضي أنه يستحيل فعليا حفظ السلام والأمن الدوليين، عندما تبقى بعض شروط الحياة الأساسية غير مستوفاة. فالفقر والحرمان يؤديان إلى التوتر، وهذا بدوره يؤدي إلى انتهاكات للسلام والأمن الدوليين، وليس من قبيل المصادفة أن أكثر مناطق العالم فقرا هي على وجه التحديد التي تعاني أخطر الصراعات الإقليمية. وإذا كان للمجتمع

الدولي أن يحقق أهدافه الأمنية والإنمائية، فعليه أن يعتمد سياسة أكثر توازنا.

وعلى المجتمع العالمي أن يعمل بنشاط للتغلب على أوجه التباين والتفاوت بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، ونشعر بأن الأمم المتحدة بحاجة إلى إنشاء جهاز تفاعلي لحسم القضايا التي تجعل البلدان الفقيرة تنأى بنفسها عن عملية التنمية واتخاذ القرار على الصعيد العالمي. وينبغي أن تصبح بلدان الجنوب شريكا كاملا في اتخاذ القرارات المعنية بمشاكل عالمية.

وتظل قيرغيزستان ملتزمة بتوافق آراء مونتيري الذي بموجبه ستزيد البلدان المتقدمة النمو مساعدتها الإنمائية، وستقوم البلدان الفقيرة بتكييف نفسها لاستخدام تلك المساعدة على نحو أكثر فعالية. وفي مختلف المحافل الرفيعة المستوى أدركنا مفهومي التنمية الاقتصادية المستدامة والتنمية البشرية المستدامة. ونحن ندعم تماما هذين المفهومين بأحكام موضوعية انعكست في استراتيجيتنا وبرامجنا الوطنية.

هذا، فضلا عن أن التنفيذ الناجح للبرامج الإنمائية الوطنية في بلدان عديدة، يرتبط ارتباطا مباشرا بالتعاون الإقليمي والدولي. وفي المنعطف الذي تتلاقى فيه كل هذه المصالح، يكون على الأمم المتحدة ووكالاتها أن تزيد من تعزيز دورها وتنسق جهودها.

ونحن نؤيد الاقتراح الداعي إلى اعتماد استراتيجيات إنمائية وطنية بحلول عام ٢٠٠٦، وتنفيذها بحلول ٢٠١٥، باعتبارها مؤشرات لتنفيذ الأهداف الإنمائي المحددة في إعلان الألفية. وفي رأينا أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تعبئ موارد جديدة، وتعزز التنسيق، وتزيد من مساهمتها في حل القضايا الإنمائية.

وعلى البلدان المانحة الآن أن تنتقل من مرحلة التشدق بالكلام عن التزاماتها، إلى مرحلة العمل الملموس، وفي هذا الصدد، ترحب جمهورية قيرغيزستان بقرار الاتحاد الأوروبي أن يخصص ٠,٧ في المائة من ناتجه القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية بحلول عام ٢٠٠٩. وتنادي قيرغيزستان أيضا بتعيين مستوى مقبول للمديونية، واعتماد تدابير عادلة ومتناسبة لتخفيف أعباء ديون البلدان النامية.

إن قيرغيزستان بلد جبلي غير ساحلي. وتتميز الدول الجبلية بالبعد، وبصعوبة الوصول إليها، وبندرة المعلومات، وبشروط جغرافية ومناخية قاسية، وبغلاء المعيشة. وفي حين تتلقى قيرغيزستان معونة مالية من الدول المتقدمة النمو، فإنها تقوم بالتبرع بخدمات بيئية تزيد قيمتها سنويا. لذا، وعلى سبيل المثال، فان جمهورية قيرغيزستان هي إحدى المستودعات الرئيسية للجليد والمزودة الرئيسية للمياه العذبة في المنطقة. علاوة على ذلك، وفي سياق اتفاقية التنوع البيولوجي الدولية، تشغل قيرغيزستان شبكة الغلاف الحيوي وتطلق في الجو من غازات الدفيئة أقل بكثير مما تطلقه أغلب البلدان الأخرى في العالم، وهكذا تساهم في الحفاظ على طبقة أوزون الكوكب.

وفي نفس الوقت، إن العديد من مخزون النفايات المشعة في أرضنا ورثناه للأسف عن المنشأة العسكرية الصناعية من الحقبة السوفياتية السابقة. وصيانة المخزونات ومنع الحوادث البيئية المحتملة الأخرى لكامل منطقة آسيا الوسطى هي عبء مفرط على قيرغيزستان. ونعتقد أن المجتمع الدولي، إلى جانب دور تنسيقي تضطلع به الأمم المتحدة، ينبغي أن يتدخل بفعالية اكبر في تلك المناطق التي تتعرض لخطر بيئي وأن يوفر مزيدا من المساعدات المالية والتقنية أجل تفادي الكوارث البيئية الإقليمية والعالمية.

كما نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تكون أكثر نشاطا في مساعدة البلدان الفقيرة والنامية على تحقيق التنمية المستدامة بإقامة آلية لتحويل عبء الدين الخارجي إلى التنمية

المستدامة. وهناك قدر هائل من دخلنا يصرف في خدمة الدين مما يعيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الجبلية.

وبالإضافة إلى الاستعداد للكوارث والتخفيف منها، تساعد قيرغيزستان المبادرات الخاصة بإنشاء نظام عالمي للإنذار المبكر للكوارث الطبيعية. وقيرغيزستان بصفتها بلدا جبليا، تواجه على الدوام كوارث طبيعية خطيرة ومتكررة مثل الزلازل، والانهيارات الأرضية، والانهيارات الجليدية، وفيضانات المدن والمستوطنات. ومن خلال تجربتنا القاسية تبين لنا أن تداعيات مثل هذه الكوارث الطبيعية تحول مبالغ ضخمة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتبرز أهمية تعزيز الأمن البيئي. وكخطوة أولى، تعرض قيرغيزستان استعمال أراضيها كمنطقة تجريبية لمنع وتخفيف مثل هذه الكوارث الطبيعية.

أود كذلك الإعراب عن تأييدنا لإنشاء لجنة من المنظمات الإقليمية تحت رعاية الأمم المتحدة. ومن شأن هذه اللجنة أن تسمح باستغلال القدرات غير المستغلة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في منع نشوب الصراعات وتسويتها ومعالجة مشاكل إقليمية أخرى هامة. والهياكل الإقليمية التي تتمتع بهذه القدرات والتي تقوم الآن بعملها بشكل فعال ينبغي أن تضطلع بدور مكمل بشكل متبادل في مواجهة التهديدات والتحديات الجديدة. وتؤيد قيرغيزستان المساهمة في عمل اللجان المنبثقة عن مثل تلك المنظمات، مثل منظمة شانغهاي للتعاون، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، والاتحاد الاقتصادي للمنطقة الأوروبية الآسيوية، ومنظمة التعاون لآسيا الوسطى.

ونحن ندعم أيضا التدابير الرامية إلى تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام، ونرحب باقتراح الأمين العام حول إنشاء قوات احتياطية لحفظ السلام وقوات من الشرطة المدنية تكون تابعة للأمم المتحدة.

إن جمهورية قيرغيزستان هي البلد الوحيد في آسيا الوسطى الذي يساهم في عمليات قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. لقد أرسلنا مراقبين عسكريين وضباط أركان إلى بعثات الأمم المتحدة في ليبيريا، وبوروندي، وسيراليون، وصربيا والجبل الأسود، والسودان. وإننا فخورون بمساهمتنا وقد عقدنا العزم على الاستمرار بدعم ذلك المسعى النبيل.

وتدعم قيرغيزستان دعما نشطا جهود المجتمع الدولي لاستعادة السلم في أفغانستان وتعزيزه، وقد فتحت أراضيها لاستقبال قوات التحالف المناهض للإرهاب وكذلك لمنظمة معاهدة الأمن الجماعي بغية توفير التدابير الأمنية الإقليمية.

وما زلنا ملتزمين بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. إن نص الاتفاق الخاص بهذه المنطقة قد تم قبوله لدى خمسة بلدان في منطقتنا، ونحن مسرورون أن جمهورية قيرغيزستان ستكون الوديع للمعاهدة. ونشعر أن ذلك يمثل دليلا على الاحترام الكبير والثقة الممنوحة لجمهوريتنا حيال المبادرة إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية. وإنني مقتنع اقتناعا كاملا بأن إنشاء مثل هذه المنطقة في منطقتنا سوف يعزز الأمن العالمي والاستقرار الإقليمي. ونأمل في الحصول على الدعم ذي الصلة من المجتمع العالمي.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن المجتمع العالمي يمر بمرحلة صعبة في إنشاء نظام جديد للعلاقات الدولية. والواضح أن العملية ستكون طويلة. وينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تؤكد على استعدادها لأن تجد حلولا عملية للمشاكل الأكثر إلحاحا في عصرنا: مكافحة الفقر والمجاعة والأمراض والعمل من أجل تحقيق تنمية مستدامة. ودورة الجمعية العامة هذه ستذكر بوصفها دورة الإصلاح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية قيرغيزستان على بيانه الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد كورمانبيك باكييف، رئيس جمهورية قيرغيزستان، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب فخامة السيد ألفارو أوربي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية كولومبيا.

اصطحب السيد ألفارو أوربي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد ألفارو أوربي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أوربي فيليس (تكلم بالإسبانية): لهنئكم، سيدي، بمناسبة انتخابكم ونتمنى لكم كل نجاح ممكن في عملية الإصلاح الجارية.

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الستين للمنظمة هو فرصة ممتازة لأكرر من جديد التزام بلدي بأهداف ومبادئ الأمم المتحدة. ونحن نعرب عن دعمنا لمهمة إصلاح المنظمة.

إن تقيد كولومبيا بتعددية الأطراف يستند إلى مشاركتها الفعالة في عملية الأمم المتحدة برمتها منذ توقيع الميثاق في سان فرانسيسكو بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥ وإلى يومنا هذا. كما يستند إلى وجود عدد كبير من وكالاتها في بلدي دعما لسياساتنا القومية لحل المشاكل التي نواجهها.

وإنه لمن دواعي فخرنا بأن هناك العديد من الكولومبيين تركوا بصماتهم على هذه المنظمة. وتجدر الإشارة، من بين أمور أخرى، إلى الرئيس السابق البرتو ليراس كامارغو، وهو أحد أوائل المدافعين بحدة وكفاءة بالغتين عن مبدأ المساواة القانونية بين الدول. وقد كان أيضا نصيرا للدفاع المشترك، الذي يرغم الدول الديمقراطية على أن تتداعى للدفاع عن بعضها البعض إذا ما تعرضت إحداها للعدوان.

وحظيت كولومبيا بشرف رئاسة افتتاح الدورة الأولى للجمعية العامة من خلال إدواردو سولينا. إن رؤياه للمنظمة تبدو صحيحة اليوم بقدر ما كانت صحيحة قبل ٦٠ عاما، كما قلتم سيدي، في البيان الذي أدليتم به أمام الجمعية العامة مؤخرا.

إن تنوع الأفكار وتطورها هديتان إنسانيتان. ولممارسة هاتين الملكتين العقليتين، لا بد للدول أن تضمن توفير فرص ديمقراطية تسمح لكل فرد بالمساهمة وبالتنافس في السعي من أجل الصالح العام. وليس هناك أي مجال لأي ركود إيديولوجي يضعف المنافسة ويخفق في التعرف إلى الذكاء، ويشل الإبداع في البحث عن حلول لمشاكل الناس.

والاعتراف بتنوع الفكر وتطوره هو مصدر التوجه نحو التعددية. فهو يوجه الكفاح ضد الإرهاب الذي قمنا به مع إيماننا بالديمقراطية لمدة ثلاث سنوات طوال. والآن بما أن الديكتاتوريات أصبحت تعابير من الماضي والديمقراطيات أصبحت النموذج الراسخ، حان الوقت لمراجعة بعض الأفكار التي أصبحت بالية والتي يجب أن تستبدل بمفاهيم أكثر إفادة وأكثر معاصرة.

إن تصنيف الحكومات باعتبارها يسارية أو يمينية الفكر هي رؤية تنطوي على تبسيط للأمور فضلاً عما تفرزه من جو سياسي قائم على الاستقطاب، ومشاعر لا يمكن

المواءمة بينها وبين حساسيات لا تتمشى مع أهداف حكوماتنا وتهدد وحدة بلداننا.

وبوسعي القول إننا نستخدم خمسة معايير لوصف ديمقراطياتنا، وهي الأمن في نطاق ديمقراطي؛ والحماية الفعالة للحريات العامة؛ والشفافية باعتبارها عنصراً للثقة؛ والترابط الاجتماعي باعتباره مبدأ من مبادئ الاستدامة الديمقراطية، واستقلال المؤسسات. وفي إطار هذه المعايير، بإمكاننا أن نصنف ديمقراطية ما بأنها مؤسسية أو بأنها سطحية ليس إلا؛ وبأنه يحكمها النظام القضائي أو بأن الأهواء الشخصية هي التي تتحكم فيها؛ وما إذا كانت تقدمية أم رجعية، شاملة أم قائمة على الإقصاء.

وكولومبيا تعمل وفق مفهوم الأمن الديمقراطي، المكرس في الأمن العالمي. ونحن نصفه بأنه ديمقراطي لأنه يختلف عن مفهوم الأمن الوطني الذي كان يطبق في القارة ويستخدم لقمع الحريات ومعاقبة الديمقراطية ووصم المعارضة وإحباط أي محاولة للاختلاف في الرأي. ويهدف نظامنا الأمني إلى تعميق الديمقراطية. وقد قطعنا شوطاً بعيداً لكفالة اعتراف مدارس الفكر كافة بعملية إعادة إرساء الأمن كقيمة ديمقراطية. وعقدنا العزم على ضرورة توفير الأمن على قدم المساواة وبكفاءة وشفافية إلى من هم أكثر التصاقاً بالحكومة وإلى أشد معارضيها كذلك.

وفي كولومبيا، كانت مشكلة الأمن نتاجاً لضعف الدولة في مواجهة المجرمين. ونود أن نعيد تركيب المعادلة وأن تكون لنا في نهاية الأمر دولة قوية بدرجة كافية بحيث تضمن للكولومبيين فعالية حرياتهم وتحميهم من كل التهديدات. وفي ظل ديمقراطية متأصلة لا يكتنفها الغموض، لا يمكن لأي عمل من أعمال العنف أن يحظى بأي شرعية؛ بل على النقيض من ذلك، يتعين نبذه ووصمه بالإرهاب. ولذلك، نعرب عن تضامننا مع من عانوا من أعمال الإرهاب.

ولسنوات ثلاث متتالية، تقلص عدد جرائم القتل والاختطاف والجرائم الإرهابية الأخرى في كولومبيا. ونحن لم ننتصر في معركتنا على الإرهاب بعد، إلا أننا في طريقنا إلى ذلك. وهذا الانتصار سيجلب السلام والتقدم لبلدنا، مع اجتثاث المخدرات غير المشروعة من أرضنا، وسيشعر العالم بمزيد من الارتياح. ولهذا، نحتاج إلى مشاركة المجتمع الدولي ودعمه.

وكانت هناك دائماً ضمانات للمعارضة في كولومبيا، ولكن أصبحت هذه الضمانات فعالة حقاً بفضل الأمن الديمقراطي. وما فتئت كولومبيا تدعم قضية حقوق الإنسان، إلا أن تلك الحقوق باتت تتمتع باحترام أكبر نتيجة للأمن الديمقراطي.

وبينما نعزز ثقة المواطن بمؤسساته، إلا أن مفهوم الأمن الذي ننتهجه ونمارسه يقتضي ممن يستخدمون العنف الكف عن الأعمال العدائية وإبداء استعدادهم للتفاوض على سلام دائم. والعمل الحاسم والراسخ لمكافحة من يمارسون الإرهاب، مع اتباع سياسة سخية إزاء من اختاروا التخلي عن الترهيب المسلح، قد سمح بتسريح وإعادة إدماج ٢٠ ٠٠٠ من أصل ٥٠ ٠٠٠ إرهابي. ولا تزال أبواب الحكومة مفتوحة للمفاوضات طالما ظل اتفاق وقف العمليات العدائية مقبولاً.

نحن بحاجة إلى دعم العالم لخططنا بغية إعادة الإدماج. وأرجو أن يتخيل الأعضاء عِظَم هذا التحدي. لدينا ٢٠ ٠٠٠ مقاتل سابق – وهو عدد قد يتضاعف خلال السنوات القادمة – ممن كانوا يعيشون بقوة السلاح واعتادوا القتل. فأي إسهام في تحقيق السلام أفضل من رفض الخروج

على الشرعية؟ ولذلك، نحتاج إلى معاونة العالم لنا في توفير فرص جديدة لإعادة التأهيل والاندماج الاجتماعي.

إننا ننفذ قانوناً للعدالة والسلام، وهو قانون يطبق على كل الجماعات الإرهابية. ومقارنة بالقوانين الكولومبية السابقة، وقوانين بلدان أخرى، يتفوق قانوننا من حيث تحقيق العدالة وقيم التعويضات للضحايا.

وقمنا بزيادة عمليات الحرق لتخليص بلدنا من المخدرات غير المشروعة التي تمول الإرهاب، ونشعر بالتفاؤل إزاء القضاء عليها يدوياً. وبنهاية عام ٢٠٠٥، سنكون قد دمرنا حوالي ٣٠ ٠٠٠ هكتار من المحاصيل غير القانونية. ونطلب دعماً أكبر من المجتمع الدولي بغية توفير فرص بديلة لمزارعينا.

لقد سمح الأمن الديمقراطي للمستثمرين بأن يستعيدوا الثقة، وبدأنا نرى بوادر لانخفاض معدلات البطالة. وبذلك، سنوفر الموارد لمواجهة تحد آخر – أي دحر الفقر وبناء أمة تقوم على الترابط الاجتماعي الكامل. وسياستنا الاجتماعية التي تتحدد في إطار رؤية طويلة الأمد وأهداف قصيرة الأجل نقوم باستعراضها باستمرار تمشياً مع الأهداف الإنمائية للألفية، التي أكدنا في هذه القاعة بالأمس على ضرورة تنفيذها.

وأود أن أستعرض ثلاثاً من الركائز السبع التي تشكل سياستنا الاجتماعية. فالثورة التعليمية هي محور الترابط الاجتماعي والطريق إلى الإنصاف وإعادة توزيع الدخل وفتح قنوات جديدة للتقدم الاجتماعي، فبدون ذلك تبقى الديمقراطية غير مكتملة.

وتشجيع زيادة عدد الملاك في البلد يؤكد على تمويل المؤسسات المتوسطة الحجم والصغيرة والبالغة الصغر للتغلب على عائق الوصول إلى الائتمان، وهو شكل مقيت من التمييز الذي يعوق الديمقراطية.

والحماية الاجتماعية الشاملة، التي ستوفر خلال ثلاث سنوات ضماناً صحياً لجميع المواطنين الذين يعيشون في فقر، قد سمحت لنا بتحقيق تقدم في توفير التغذية للأطفال، وكفالة الوصول إلى التعليم وتحسين رفاه المسنين.

وسيشمل برنامج كولومبيا هذا العام ٥٠٠ ٠٠٠ أسرة – من الأسر الفقيرة التي تتلقى إعانة من الدولة لتغذية أطفالها وتعليمهم. وفي المستقبل القريب، سيرتفع هذا العدد إلى مليون أسرة، إلى جانب مضاعفة الجهود المبذولة لزيادة الميزانية في إطار الثورة التعليمية. وفي عام ٢٠٠٦، سيستفيد ١٠ ملايين طفل من برامج التغذية، كما سيحصل ٥٧٠ ٠٠٠ من المسنين على إعاشة لتغطية احتياجاتهم الملحة.

وفي إطار سياستنا الاجتماعية أيضاً تبذل جهود مستمرة لتعزيز البرامج الإنمائية البديلة مما يسمح لنا بالتغلب على مشكلة المخدرات غير المشروعة نهائياً. ومن خلال تلك البرامج، أمام المجتمع الدولي فرصة فريدة يستطيع بموجبها أن يسهم في تنفيذ مبدأ المسؤولية المشتركة.

وبرنامج ''الأسر لرعاية الغابات''، الذي يشمل حوالي ٣٣ ٠٠٠ أسرة ملتزمة بأن تبقي المساحات التابعة لها خالية من المخدرات مع توليها الإشراف على استعادة الغابات الاستوائية، إلى جانب برنامج لتوفير الرعاية للمشردين ومن أعيد إدماجهم، سيكلف كولومبيا حوالي ٣٠٠ مليون دولار في العام القادم.

إننا نقف صامدين في مكافحتنا للإرهاب اقتناعاً منا بأن الانتصار الدائم والمستمر يتوقف على نجاح كل بلد في الكفاح من أجل التماسك الاجتماعي. في ما يتعلق بسياستنا الأمنية، باعتبارها إحدى ركائز الدولة، فإننا نؤمن بارتباطها الوثيق باستمرار تحسين الظروف الاجتماعية لشعبنا. والتمييز بين السلطة والسياسة الاجتماعية وضع خاطئ. فالسلام

ينبثق من السلطة، ولكن السلام الدائم يتطلب منا أن ننسج نسيجاً اجتماعياً قوامه الإنصاف.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أسترعي انتباهكم إلى التهديد الذي ينطوي عليه ارتفاع أسعار النفط وعدم وجود بدائل للطاقة في البلدان الفقيرة التي تستورد كل احتياجاتها. وهناك بالفعل بوادر اضطراب يمكن أن تفضي إلى زعزعة الاستقرار المؤسسي على نحو خطير. وإغفال هذه المشكلة من شأنه أن يثير عقبات أكبر في كفاحنا ضد الفقر وقد يحول بيننا وبين بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. والعديد من البلدان، ومن بينها بلدان شقيقة في أمريكا الوسطى والبحر الكاريبي، تحتاج إلى عمل فوري لمساعدتها في تمويل وارداتها من النفط وتطوير مصادر جديدة للوقود.

وأود أن أعيد التأكيد على امتنان شعب كولومبيا لوجود الأمم المتحدة وتضامنها الفعالين في بلدنا.

ونأمل من المناقشة المعنية بمسألة الإصلاح أن تزيد تعزيز تعددية الأطراف. كما نأمل أن تخرج المنظمة من تلك المناقشة وقد ازدادت قوة، حتى يمكنها أن تعزز بشكل فعال الديمقراطية المؤسسية التي تحكمها عمليات قانونية تقدمية وشاملة للجميع في كل بلد يتألف منه مجتمع الأمم.

إن الدبلوماسية المعاصرة التي تقودها الأمم المتحدة يجب أن تصبح أكثر تقشفا في نفقاتها وأن تعول على شبكة الإنترنت والاتصالات الحديثة أكثر من السفر، وذلك حتى لا تكون عبئا ثقيلا وموهنا للبلدان ولضمان أن الموارد المدخرة من المنظمات والمصروفات والمقاولين يمكن بالفعل أن تصل إلى المجتمعات الفقيرة. وأود أن أعيد التأكيد على أن مسألة التقشف في الدبلوماسية العالمية غائبة عن نهجنا في إصلاح الأمم المتحدة، وينبغي أن ندرجها فيه.

وباستطاعة كل بلد، وكذلك الأمم المتحدة، باعتبارها منظمتنا العامية، الإسهام في تحويل هذه الآمال إلى حقيقة وفي تحقيق السلم والأمن والتنمية الشاملة لشعوبنا، ومن ثم الوصول إلى الأهداف المحددة لنا في السنوات الأولى من هذا القرن.

إننا نتقدم بتحياتنا الحارة إلى شعب الولايات المتحدة، الذي بُلي بإعصار كاترينا. ونود أن نعلن تضامننا القوي مع الذين وقعوا ضحايا لهذا الإعصار. ونأمل أن يصل خبراء الإغاثة والإنقاذ من كولومبيا في غضون بضعة أيام إلى الميدان في المجتمعات المحلية المتضررة في الولايات المتحدة.

إننا جميعا ملتزمون بمهمة واحدة، وهي تحقيق الأهداف الاجتماعية للألفية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيس جمهورية كولومبيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد ألفارو أوريبي فيليس، رئيس جمهورية كولومبيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

خطاب دولة الأونرابل المبجل بيرسيفال جيمس باترسون، رئيس الوزراء ووزير الدفاع في جامايكا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس الوزراء ووزير الدفاع في جامايكا.

اصطُحب دولة الأونرابل المبجل بيرسيفال جيمس باترسون، رئيس الوزراء ووزير الدفاع في جامايكا إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أرحب بدولة الأونرابل المبجل بيرسيفال جيمس باترسون، رئيس الوزراء ووزير الدفاع في جامايكا، وأدعوه الى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد باترسون (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة. وأود أيضا أن أعرب عن بالغ تقديرنا للسيد جان بينغ على الإدارة القديرة جدا لأعمال الجمعية العامة خلال دورتها التاسعة والخمسين.

ويشرفني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم بصفتي رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين. قبل خمسة أعوام كنت بين زعماء الدول، الغنية والفقيرة، الذين اجتمعوا هنا تحت رعاية الأمم المتحدة واتفقوا على تخليص العالم من أكثر الأحوال المهينة للكرامة البشرية والتي تُبتلي بها شريحة كبيرة من الجنس البشري. وكان ذلك تعهدا رسميا منّا لأكثر البشر حرمانا في عالمنا – وهم الفقراء والجائعون والأميون والمشردون والمرضى – وللأطفال والأمهات والأجنّة، وكذلك للطبيعة، التي يجب أن تدعم وجود الجنس البشري برمته.

إن تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر هذا العام يكشف أن خُمس الجنس البشري يعيشون بأقل من دولار يوميا، وأن ٢,٥ بليون نسمة لا يستطيعون كسب دولارين يوميا. والاجتماع العام الرفيع المستوى الذي اختتم مؤخرا قد كشف أننا أحرزنا تقدما هزيلا، وأفضل من ذلك قليلا في بضع مناطق، نحو تحقيق بعض الأهداف الإنمائية للألفية. ولكننا ما زلنا بعيدين عن تنفيذ وعود أي من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية أو مؤتمرات قممها المتعلقة بالتنمية والتي عقدت منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية. وكان التقدم غير متناسق. وبهذه الخطى الحالية، لن تحقق بعض المناطق والبلدان أهدافا إنمائية عديدة على امتداد عقود. وفي مجالات معينة، مثل القضاء على الجوع، قد نكون على بعد قرون من تحقيقها.

وعلى الأرجح أننا سنخفق في تحقيق الأهداف العالمية في مجالات وفيات الرضع والوفيات النفاسية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا وأمراض مُعدية أخرى، والاستدامة البيئية. إن الموارد المالية المحدودة، والديون، وفرص التجارة المقيدة وغير المتساوقة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، قد تم تحديدها باعتبارها عوامل رئيسية كابحة. وبالإضافة إلى تلك القيود، عانت بلدان نامية عديدة خلال السنوات الخمس الماضية من كوارث طبيعية مدمرة عطلت النمو الاقتصادي، وأضرّت الإنتاج، ودمرت البنية التحتية، وشردت مجموعات سكانية، الأمر الذي سبّب خسائر اقتصادية تساوي سنوات من الناتج المحلي الإجمالي. ولا يمكن تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية ضمن الأطر الزمنية بدون ضخ إضافي هائل للموارد المالية والتقنية معاً. ولا أحد يستطيع أن يظل آمنا وسالما، أو حتى راضيا، وهو يعيش في واحة من الثراء مُحاطة بصحراء من الفقر.

والذي ينبغي عدم نسيانه هو برنامج المساواة بين الجنسين الذي لم يتم تنفيذه. فيجب أن يكون تمكين المرأة عنصرا حيويا في جميع برامجنا الاجتماعية والاقتصادية.

لقد اتفقنا في مونتيري على نهج شامل لتعبئة التمويل المطلوب للتنمية العالمية الحقيقية التي حددت الإسهامات المطلوبة من البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. وكشف استعراضنا أن البلدان النامية، بشكلها الجماعي، قد أوفت بالتزاماتها، وأن غالبيتها حققت مستوى من النمو الاقتصادي وزادت الموارد المحلية واحتياطيات النقد الأجنبي. وكان هناك تركيز كبير على التعاون بين الجنوب والجنوب، شهد نمواً في التجارة بين البلدان النامية أسرع من نمو تجارتها التصديرية الإجمالية، وشهد تدفقا متزايدا للاستثمارات.

وفي مؤتمر قمة دول الجنوب، الذي عقد في قطر في حزيران/يونيه، اتفقنا على برنامج رئيسي للتعاون بين الجنوب والجنوب بدأ بالفعل يؤتي ثماره. وسوف أسوق مجرد مثالين. أولاً، تعهدت حكومات قطر والصين والهند في مؤتمر

القمة بتقديم تبرعات لإنشاء صندوق للتنمية والمساعدة الإنسانية في الجنوب. وثانيا، وقّع رئيس جمهورية فنزويلا البوليفارية الأسبوع الماضي في مونتيغو باي، في جامايكا، مع عدة حكومات كاريبية اتفاق النفط الكاريبي للتعاون في مجال الطاقة من أجل تعزيز أمن الطاقة وتسهيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والنهوض بالتكامل الاقتصادي الإقليمي في منطقة بحر الكاريبي. وهذه هي المبادرة الأكثر إيجابية التي تأتي في ظل أسعار مرتفعة ومتقلبة للطاقة وعدم استقرار إمداداتها.

لقد بدأت العودة التدريجية للاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة والمساعدات الإنمائية الرسمية من شركائنا في العالم المتقدم النمو. ونحن نرحب بزيادة تخفيف الديون، بما في ذلك إلغاء الديون، للعديد من أشد البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وكذلك بتجديد التركيز على أفريقيا وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

لكن الاستعراض كشف أيضا عن بعض الاتجاهات المثيرة للقلق، وهي لذلك تستحق منا الاهتمام. أولا، جزء كبير من الموارد التي تحشدها البلدان النامية استخدم في تمويل مدفوعات خدمة الديون لمصارف التنمية المتعددة الأطراف وفي زيادة احتياطيات النقد الأجنبي المودعة في البلدان المتقدمة النمو. ولقد أفضى ذلك إلى وجود صافي تحويلات سنوية إلى البلدان المتقدمة النمو منذ عام ١٩٩٨. ثانيا، تركزت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية الأكبر والأسرع نموا، وصارت مقصورة عليها تقريبا. ثالثا، الزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية منذ عام ٢٠٠٠ كانت إلى حد كبير نتيجة الموارد المخصصة للمساعدة في حالات الطوارئ وتخفيف الديون والمساعدات التقنية. وهي مجتمعة ذهب إليها خمسون سنتاً من كل دولار من المعونة في عام ٢٠٠٤. رابعا، اقتصر تخفيف أعباء الديون على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي أوفت بشروط صندوق النقد الدولي للإنفاق. خامسا، ما زالت شروط التجارة في غير مصلحة البلدان النامية التي تعتمد على السلع والمعاملة التفضيلية. وسادسا، أحدث التلاشي المفاجئ للأفضليات التجارية صعوبات اقتصادية كبيرة للعديد من البلدان النامية التي تفتقر إلى الموارد أو تنويع قاعدة صادراتها. والنتيجة النهائية هي أنه لم تكن هناك موارد جديدة كافية للغالبية العظمى من البلدان النامية لاستثمارها بغية تحقيق الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل.

إن إتاحة المجال للبلدان النامية في وضع السياسات من أجل العمل بفعالية وتوقيت تدفق الموارد ونوعيتها أمور مهمة جدا أيضا. وفي هذا الصدد، تدعو مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى إلغاء شروط المعونة التي تقيّد خيارات السياسات العامة لدى الدول النامية وبالتالي الفعالية الحقيقية للتعاون الإنمائي.

وبالإضافة إلى ذلك، نحن نشدد على الحاجة إلى وقف الإجراءات التعسفية الأحادية ضد البلدان النامية. ومن الخطأ استخدام وزن القوة الاقتصادية لممارسة الضغط على الدول النامية لأهداف سياسية. فهذا يؤدي إلى صعوبات شديدة ويضعف جهود التنمية، بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

هناك بلدان نامية تواجه تحديات إنمائية خاصة، إن لم تكن فريدة. ومجموعة الـ ٧٧ والصين ظلت تُحاجّ باستمرار بأن أفريقيا، وأقل البلدان نموا، والدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات خاصة وهائلة. وهي تتعاظم في بيئة اقتصادية دولية معولمة ومحررة وتنافسية مع زيادة حدوث كوارث طبيعية أكثر تدميرا.

وتلقى هذه الحجج قبولا. وهناك الآن برامج متفق عليها دوليا للمجموعات الثلاث الأخيرة المذكورة وتوافق آراء بادٍ بشأن برنامج خاص لأفريقيا تحت قيادة أفريقية. والاجتماع العام الرفيع المستوى أكد مجددا البرامج الخاصة

لهذه المجموعات من البلدان. ونحن نحتاج الآن إلى سرعة تنفيذها.

لقد أدركنا منذ فترة طويلة أن تجارة الصادرات أكبر المصادر استدامة لموارد التنمية وكذلك أفضل حافز للاستثمار والتوظيف. والقواعد والنظم الحالية للتجارة الدولية تضع صعوبات متراكمة أمام الدول النامية. وينبغي لنا أن نصمم على تحويل التجارة الدولية إلى محرك للنمو. وينبغي لسياسات التجارة العالمية ونظمها وآلياتها أن تركز على التنمية. لماذا فشلنا فشلا ذريعا في الوفاء بولاية مفاوضات الدوحة للتنمية؟ إننا لم نرسل سوى أضعف الرسائل من الاجتماع العام الرفيع المستوى إلى وزراء تجارة بلداننا، وهُم ما لم تُعط لهم تعليمات واضحة وصارمة لتوفير معاملة خاصة وتفضيلية للدول النامية، فإن المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي سيعقد في هونغ كونغ في كانون الأول/ديسمبر سيُمنى بالفشل الذريع، كالمؤتمرين اللذين عُقدا في سياتل وكانكون.

لقد اتفقنا في مونتيري على أن من الضروري إصلاح النظام الاقتصادي الدولي وجعله أكثر اتساقا ودعما للسياسات الإنمائية للدول الأعضاء. واتفقنا أيضا على أنه كان ضروريا تعزيز صوت ومشاركة الدول النامية في المؤسسات المالية والتجارية الدولية. ولم يحصل شيء من هذا القبيل بعد. ونحن لا يمكننا أن نسمح لمؤسسات بريتون وودز أن تظل صامتة تجاه نداءاتنا. ولتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها لا بد من التخلي عن السياسات السيئة التصور التي فُرضت على عدد من البلدان النامية في إطار برنامج التكييف الهيكلي التي بدأت قبل ثلاثة عقود مضت.

ونحن يمكن أن نتجادل في الأسباب وتشاطر المسؤولية، ولكن لم يعد بوسعنا الجدل في الحقيقة المرعبة المتمثلة في تغير المناخ. والدليل على أن تغير المناخ يشكل تحديا طويل المدى لكل جزء من الكوكب دليل دامغ.

وقد ظلت البلدان النامية تؤكد على أن تغير المناخ والضغوط الأخرى غير المحتملة على بيئتنا تتطلب اهتماما عاجلا. وينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تأخذ زمام المبادرة لتغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك من أجل تطوير ونقل التكنولوجيا السليمة بيئيا إلى الدول النامية على أسس تفضيلية في مستوى التزامها ودعمها لمكافحة التصحر وتدهور الأرض؛ وفي توفير الموارد التي ينبغي أن تكرس لإدارة النفايات وفي التغيير صوب تعزيز ثقافة إعادة الاستعمال. وينبغي لنا أن نواصل الضغط من أجل وضع واعتماد استراتيجيات تخفف أثر تغير المناخ وتعزز القدرة على مواجهته.

لقد تكلمت حتى الآن عن قضايا التنمية، ولكن هذه القضايا لها علاقة وثيقة مع مجالات حاسمة أخرى في جدول الأعمال الدولي. وأحد هذه المجالات هو نزع السلاح وتحديد الأسلحة، الذي يواجه خطرا بأن يصبح هدفا مهملاً ومنسياً من أهداف الأمم المتحدة. فالعلاقة بين نزع السلاح والتنمية أصبحت اليوم ذات صلة وثيقة أكثر بالموضوع. بل إن الأرقام مروعة. إذ يُنفق الآن تقريبا مبلغ تريليون دولار سنويا على الأسلحة والمعدات العسكرية من شتى الأنواع، مستهلكة القسم الأكبر من موارد العالم. وإذا حُوّلت هذه الموارد إلى التنمية، لكان العالم ليس أكثر ازدهارا فحسب، بل أكثر سلامة وأمنا بقدر كبير.

إن ما يثير قلقنا ليس الأسلحة النووية فقط، ولكن أيضا انتشار الأسلحة النارية من كل صنف، مما يعرّض حياة المواطنين العاديين للخطر ويقوض حكم القانون ويهدد الاستقرار الاجتماعي. ويجب على الذين يصنعون هذه الأسلحة ممارسة رقابة أكبر ودعم جهود عدم الانتشار.

لقد أُسست الأمم المتحدة قبل ستين عاما لتحقيق السلم والأمن للعالم، وللاضطلاع أيضا بدور رئيسي في تعزيز التنمية. ويتعين على الأمم المتحدة ألا تسمح، كما كان يبدو في السنوات الأخيرة، بأن يُغتصب أي جزء من ولايتها.

إن مؤسسات بريتون وودز والاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، الذي أصبح الآن منظمة التجارة العالمية، قد هيمنت على السياسات في مجالات تخصصها. ولكن هذه السياسات لها آثار واسعة النطاق على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهناك فجوة واضحة في صنع السياسات الإنمائية الدولية عموما، وفي ضمان الاتساق بين مجالات التنمية، والتمويل، والتجارة، والتكنولوجيا.

ومع تحديد الأولوية للتنمية والأهداف الإنمائية للألفية، ينبغي لإصلاح الأمم المتحدة التمكين للمنظمة بتوفير الموارد وتحديد ولاية واضحة لتحقيق ثلاثة أشياء على الأقل. أولاً، ينبغي أن يضمن الإصلاح اتساقا واسعا على نطاق المنظومة، بما في ذلك مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، فيما يتعلق بالسياسات والأنشطة التنفيذية التي تؤثر على تحقيق الأهداف المتفق عليها. ثانيا، ينبغي أن يجعل موارد هيئات منظومة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية تركّز على أولويات التنمية التي حددتها الدول الأعضاء، وثالثا، ينبغي أن يعزز الحوار والشراكة، وأن يستعرض التوجهات، وخاصة في حشد الموارد، وتنفيذ إجراءات لضمان تحقيق الأهداف الإنمائية في الأطر الزمنية المتفق عليها. وينبغي أن تكون هذه مسؤولية المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد إعادة الحيوية إليه.

إن مستقبل الأجيال المقبلة لا يعتمد كثيرا على مناقشاتنا الحماسية وبيانات الدورة الستين للجمعية العامة، وإنما على العمل الذي نقوم به، ابتداء من هنا في نيويورك، لجعل الأمم المتحدة أقوى وأكثر فعالية.

وإن جميع مواطنينا يطالبون بأن نخرج جماعيا برؤية واضحة، وأن نُظهر الشجاعة والالتزام الذي لا يني من أجل بناء عالم ينعم بالسلام، والعدالة، والمساواة، ونستطيع أن نعيش فيه بانسجام حقيقي.

وهُم على اقتناع بأن في مقدورنا تخليص الكوكب الوحيد الذي تسود فيه الحياة البشرية، من الجوع والجهل والمرض والنزاع. وهُم يعتقدون أننا نستطيع أن نوفر المأوى للمشردين وأن نقضي على الفقر في كل مكان، وأننا ما أن نمتلك الإرادة السياسية والعزم، نستطيع أن نمنع الإبادة الجماعية ونكافح الإرهاب؛ وأننا بصرف النظر عن الجنس والعرق واللون والعقيدة الدينية، نستطيع أن نضمن لكل شخص الحق غير القابل للتصرف في الكرامة الإنسانية.

فلنعمل على عدم ادخار جهد لبناء عالم وحيد خال من الحاجة والخوف، وخال من الاستغلال والاضطهاد: أمنا الأرض حيث يسود انتشار العدالة والحرية والازدهار وحكمة العقول المبتكرة. ولنعقد العزم هنا على بناء عالم واحد يمكن فيه لجميع الرجال والنساء والأطفال أن يبلغوا الغرض الحقيقي للحياة وأن يتمتعوا بها. ولنصمم على أن وقت العمل قد حان الآن، ولتصدح مزامير الأمل لصالح البشرية بأسرها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جامايكا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب دولة الأونرابل المبجّل بيرسيفال جيمس باترسون، رئيس وزراء جامايكا، من المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الرايت أونرابل جاك سترو، عضو البرلمان، وزير الدولة

للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد سترو (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود أن أستهل بياني، سيدي، بالإشادة بسلفكم، جان بينغ، على عمله الرائع – قبل كل شيء عمله بشأن عقد اجتماع القمة العالمي، ولكن أيضا عمله طوال العام بصفته رئيسا للجمعية – وبتقديم تهانئي لكم على بدء ولايتكم التي تستمر عاما.

كما أود أن أعرب، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وجميع دوله الأعضاء، عن أعمق تعاطفنا وتضامننا مع شعب الولايات المتحدة، وخاصة سكان ولايات الخليج، في وقت الشدة التي يمرون بها.

في أوائل تموز/يوليه، كانت مهمتي الأولى في رئاسة الاتحاد الأوروبي الذهاب إلى سريبرينيتسا لإحياء الذكرى السنوية العاشرة للمذبحة التي وقعت هناك، وهي أسوأ مذبحة ترتكب في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فقد اقتيد أكثر من ٨ ٠٠٠ شخص، معظمهم من المسلمين، وقتلوا بينما وقف المجتمع الدولي جانبا. وبالتأكيد، أظهرنا اقتناعنا الصحيح بالأقوال، ولكن للأسف، فشلنا في العمل. وكان الدرس المستفاد من تلك المذبحة – والدرس المستفاد من الرعب الأكبر الذي كان قد حصل في رواندا قبل عام – هو أننا جميعا بحاجة إلى وسائل أفضل لتحويل إرادتنا الجماعية إلى إجراء حاسم. وأعتقد أننا في الاتحاد الأوروبي تعلمنا في الفترة اللاحقة. واليوم، فإن الاتحاد موجود على أرض الواقع بوصفه وجودا عسكريا أو وجودا للشرطة أو وجودا مدنيا في البوسنة، وفي آتشيه، وفي العراق، وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومع الاتحاد الأفريقي، في دارفور.

وأعتقد أيضا أن الأمم المتحدة استفادت من دروس العقد الماضي. وفي اجتماع القمة الذي عقد هذا الأسبوع، اتفقنا على اتخاذ المزيد من الخطوات اللازمة لكي تصبح المنظمة أكثر فعالية. وضمن كل ما اتفق عليه في اجتماع القمة، أعتقد أن الاتفاق بشأن ''المسؤولية عن الحماية'' سينظر إليه في المستقبل بوصفه أكثر أهمية من الجميع. وإذا واصلنا متابعة المسؤولية عن الحماية، فإن الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية لن تحصل أبدا مرة أخرى على مرأى ومسمع منا بدون أن نحرك ساكنا.

وبطبيعة الحال، تشكل المسؤولية عن الحماية إبرازا لأخلاقياتنا المشتركة. ولكنها تشكل أيضا اعترافا بأن العالم الذي نعيش فيه الآن أصغر من ألاّ نتأثر بالضحايا الأبرياء الذين تعرّضوا للقتل أو الاضطهاد أو من أن نكون غير مبالين حيالهم. وكان هذا التقلص للعالم مفاجئا مثلما كان بالغ الأهمية. وعندما سقط جدار برلين، تم اكتساح عقود من المسلمات الإيديولوجية. وتمكن الأشخاص فجأة من أن يشاهدوا شركاء بينما لم يلمحوا من قبل سوى الخصوم. وبينما كان يجري بشكل صاخب اختراق ذلك الحاجز المرئي ذاته، كانت ثورة في تكنولوجيا المعلومات تمحو بهدوء حواجز المسافات والزمن. والقارات والثقافات الآن مرتبطة معا ومتصلة بالتجارة والخدمات بطريقة لم تكن متخيلة قبل عقد من الزمان.

وفي هذا العالم الجديد، لا يمكننا بعد الآن أن نسمح على نحو آمن بالتهديد العام الذي يمكن أن تمثله مأساة إنسانية بعينها، أيا كان مكان وقوعها. والآن أكثر من أي وقت مضى، أصبحنا نتشاطر نفس العالم: ونفس التهديدات والمسؤوليات ونفس الفرص والمصالح. وبالنظر، على وجه التحديد، إلى أن حدود عالمنا تقلصت، توسعت بلا حدود آفاق – طموحات – العديد من الأشخاص في جميع أرجاء العالم. وللمرة الأولى في تاريخنا، تحظى البشرية بالقدرة على تحقيق إمكانية الأشخاص في جميع أنواع المجتمعات وفي جميع

المناطق من خلال التبادل المفتوح للسلع وللاستثمار وللتكنولوجيا، وقبل كل شيء، للأفكار.

وليس أقل قدرا في كل هذا النهوض الذي تسجله الهند والصين في الاقتصاد العالمي. فقد تم انتشال مئات الملايين هناك وفي أماكن أخرى من الفقر. وجرى إنشاء سوق عالمية جديدة تتجاهل التقسيم – الذي بدا أمرا أساسيا جدا للعديد جدا من العقود – بين الشرق والغرب.

وحاليا، لا يحظى الجميع بالفرصة للمشاركة في كل ذلك. ويبقى جزء كبير من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مصابا بآفات الفقر والمرض والصراعات. وحدد الاتحاد الأوروبي الآن جدولا زمنيا واضحا لبلوغ هدف تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمعونة. ويشكل تخفيف عبء الديون وإصلاح التجارة والمساعدة الإنمائية أمورا حيوية برمتها، ولكن لا يستطيع أي منها لوحده أن ينجح. والأمر الأساسي لجعل الفقر تاريخا هي حكومات العالم النامي أنفسها. وحيث تفشل الحكومات، تكون شعوبها ذاتها هي الضحايا، مثلما يظهر على نحو واضح تماما التقييم الدامغ للحالة في زمبابوي الذي أعدته المبعوثة الخاصة للأمم المتحدة آنا تيبايوكا.

وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ليست وحدها المنطقة التي ما زال يتعين عليها أن تحقق إمكاناتها. ويبرز الكاتب الأمريكي توماس فريدمان، في كتابه الأخير (The World is Flat)، مفارقة رائعة: كان أجداد الشعوب العربية هم الذين اخترعوا الجبر ونظام الحلول الحسابية اللذين يقوم على أساسهما عصرنا الرقمي، ولكن تلك الشعوب باتت الآن في مؤخرة الثورة التكنولوجية، إذ على سبيل المثال، يوجد أقل من ٢ في المائة من هؤلاء السكان لديهم إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت. وحددت ثلاثة من تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية العربية الآن بوضوح المدى الذي أدت فيه الآفاق الاقتصادية المحدودة والحريات السياسية المعوقة إلى تنفير الشباب والأشخاص الموهوبين وخيبة أملهم.

ولكن الإجابة لا تكمن في القوالب النمطية المبسطة بشأن بعض التصادم بين الحضارات. فالإرهابيون ودعاة الكراهية هم وحدهم الذين يريدون لنا أن نؤمن بأن الإسلام والغرب يختلفان اختلافا أساسيا. وفلسفة هؤلاء فلسفة عدم الثقة واليأس، ونحن نرفضها رفضا تاما. وتشكل كل من إندونيسيا وتركيا – على سبيل المثال لا الحصر – نموذجين صارخين على مدى تمكن البلدان التي يقطنها بشكل أساسي سكان مسلمون من اعتناق الديمقراطية والحداثة. ونحن في الاتحاد الأوروبي شهدنا المجتمعات المسلمة في بلداننا بالذات، وشهدنا من تلك التجربة مدى تمكن الثقافتين الإسلامية والغربية من أن تصبحا شريكين في المجتمع العالمي .

ويعلم الجميع أن الشعوب العربية تريد الازدهار والحرية والديمقراطية تماما مثل أي شخص في أوروبا أو أمريكا. ولذلك فإن حقيقة أن العالم العربي يحظى بأقل نقاط في القياسات الإقليمية للممارسات الديمقراطية والحريات المدنية والحكم الرشيد لا تشكل نوعا من الحتمية الثقافية، ولكنها فشل مؤقت للإرادة البشرية. وفي ذلك الصدد، يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية واضحة عن تشجيع الإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي بقيادة إقليمية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بشدة ذلك الإصلاح وسيستمر في هذا التأييد. وبالمثل، فبفضل ظلت سياستنا الخارجية النشطة استلمنا زمام المبادرة حيال إيران، وخاصة بشأن سجلها النووي.

لقد تقدمت مع ممثلنا السامي، خافيير سولانا، وزميليّ وزيري خارجية فرنسا وألمانيا، باقتراحات مفصّلة

إزاء العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وإيران لكي تقوم على أساس التعاون واحترام القواعد والمعاهدات الدولية.

وتتوخى مقترحاتنا إيجاد إطار سياسي وأمني رفيع المستوى طويل الأجل بين الاتحاد الأوروبي وإيران، نعمل فيه سويا في المجالات الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية، بما فيها ميدان استخدام الذرة للأغراض المدنية، في مقابل تقديم إيران ضمانات بشأن نواياها وقدراتها المتعلقة بالأسلحة النووية. ومن ثم سوف نصغي بعناية شديدة للخطاب الذي يلقيه عصر اليوم الرئيس الجديد لجمهورية إيران الإسلامية، السيد محمود أحمدي نيجاد، وسنفكر فيه مليا.

وفيما يتعلق بالعراق، لدى الاتحاد الأوروبي الآن برنامج شامل للمشاركة، وقد ترك وراءه الانقسامات التي نشأت حول العمل العسكري منذ عامين والنصف. ونؤيد الهدف المتمثل في أن يصبح العراق دولة تنعم بالسلام والرخاء والديمقراطية والاستقرار.

ونوجه الدعم بنشاط بالغ أيضا للجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية من أجل ضمان سلام عادل ودائم بين إسرائيل والفلسطينيين، يقوم على وجود دولتين تعيشان جنبا إلى جنب. ونشيد بقرار رئيس الوزراء شارون الشجاع بالانسحاب من قطاع غزة، كما نشيد بما يفعله الرئيس عباس لبناء المرحلة الأولى من دولة فلسطين الفعالة التي لها مقومات البقاء.

وفي تموز/يوليه، عانى الاتحاد الأوروبي مرة ثانية من بشاعة جريمة إرهابية كبرى شنعاء. وكان المستهدف هذه المرة هو بلدي، المملكة المتحدة، وعاصمتها، لندن. ولكن لا أحد منا بمأمن من تهديد الإرهاب. ويتطلب الإرهاب الدولي استجابة دولية؛ وإلا فإننا جميعا ندفع ثمن مواطن الضعف لدى بعضنا البعض. لذلك فإن التصديق على اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب أمر في أعلى درجات الأولوية.

ولكن التهديد الناشئ عن الإرهابيين والقلاقل السياسية التي يسببونها يستفحل بفعل السهولة التي تتوافر بها الأسلحة فيما أصبح تجارة دولية غير منظمة ومتسمة بالفوضى. وتلك الأسلحة ذاتها هي التي أشعلت جذوة أعمال القتل في رواندا وفي البوسنة منذ عقد من الزمان، وهي تشعل جذوة الصراعات في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي دارفور اليوم. ولدينا بالفعل صكوك دولية لتقييد الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية. ونحن في الاتحاد الأوروبي لدينا نظام شامل لتحديد الأسلحة. ولكني أقترح على الجمعية العامة أن الوقت قد حان الآن لأن تأخذ هذه المنظمة بفكرة إبرام معاهدة دولية لتجارة السلاح، تضيف إلى المبادرات القائمة وتعززها.

لقد أصبحت ضرورة الفكرتين التوأمين المتمثلتين في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي حتمية في ساحات القتل في أوروبا، في حربين متتاليتين. والتزام الاتحاد الأوروبي إزاء الأمم المتحدة اليوم هو التزام عميق؛ ولم يكن في أي وقت أقوى مما هو الآن. وهو ينعكس فيما نقدمه من منح طوعية للميزانية العادية ولعمليات حفظ السلام.

ولا يزال الغرض الأساسي من الأمم المتحدة اليوم كما كان لدى تأسيسها، وهو القضاء على شبح الحرب، وإعادة تأكيد قيمة الإنسان، وتعزيز التقدم الاجتماعي، وتحسين مستويات المعيشة. وفي هذا العالم الذي تغير والذي لا يكف عن التغيّر، تقع على عاتقنا جميعا مسؤولية كفالة توفير الصلاحيات والموارد اللازمة لهذه المنظمة لكي تحقق جميع هذه الأهداف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن تقديري للاحترام الذي يبديه الجميع للحدود الزمنية المفروضة على البيانات.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.